ليلى بنت محمد الفوطه

سياسة الإدارة العثمانية في الأحساء تجاه البادية

(1288 - 1331هـ / 1871 - 1913م)



Jadawel جداول

ليلى بنت محمد الفوطه

سياسة الإدارة العثمانية في الأحساء تجاه البادية

(1288 ـ 1331هـ / 1871 ـ 1913م)

Jadawel جداول

المحتويات

الإهداء...

أهدي هذا الكتاب

إلى والدي.. الرجل العظيم ومُعلّمي الأول

إلى والدتي.. رمز العطاء ونسمات الحب

إلى إخواني وأخواتي الكرام

إلى الروح الطاهرة ابنة عمّتي نورة... رحمها الله

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين وبعد...

تُعدُّ الأحساء من أبرز مناطق شبه الجزيرة العربية، حيث تفرّدت بموقع وأهمية اقتصادية ميَّزتها عن سائر مناطق شبة الجزيرة، وقد دانت هذه المنطقة للحكم العثماني على فترتين، الفترة الأولى بين عامي (957_1074هـ/ 1550_1664م)، وكان خروجها بسبب تنامي القوى المحلية في الإقليم، وفي وقت شهدت فيه السلطة العثمانية ضعفًا وانكماشًا في حدودها وتقلصًا في هيمنتها على الكثير من أجزائها، وبين عامي (1288_1331هـ/ 1871_1913م) عاد الحكم العثماني للمرة الثانية للإقليم وذلك بعدما أبدى معظم قادتها جهودًا لاستعادة بعض من قوّتها وممتلكاتها التي سبق وانحسرت، وساعدها كذلك تحسن الأوضاع الاقتصادية للدولة.

وعلى أي حال، فإن عودة السلطة العثمانية للإقليم، واجهتها عدة تحدّيات، منها مواجهة قوى كبرى مُنافِسة بجانبها على الخليج العربي متمثلة في بريطانيا، هذا من جهة، إلى جانب كونهم في مواجهة أوضاع داخلية تميّزت بالاضطراب؛ فكان منها التصدّي السعودي للحكم العثماني، والذي لم يدم طويلًا، كذلك قوّة البادية وهي موضوع الدراسة، وما أحدثته من اضطرابات أمنية في المنطقة تمثّلت في غارات

السلب والنهب التي تقوم بها القبائل على قوافل التجارة، وكذلك التعدّي على سكان المدن، وأحيانًا تحدّي السلطة العثمانية في الإقليم، وبذلك تُعدّ البادية من أهم الصعوبات التي واجهت العثمانيين خلال حكمهم للإقليم.

وتبرز أهمية الموضوع في تسليط الضوء على تأثير أحد المكوّنات السكانية في الإقليم، وهم أهل البادية، على الأوضاع الأمنية في الأحساء، كما تتجلى في سياسة الإدارة العثمانية تجاه بادية الإقليم.

وتكمن مشكلة البحث في معرفة سياسة الإدارة العثمانية في الأحساء تجاه البادية، من خلال دراسة الطريقة التي تعاملت بها تلك الإدارة، ومعرفة موقف البادية منها.

وتم تقسيم هذا البحث كالتالي:

التمهيد، تناولتُ فيه لمحة جغرافية بسيطة عن منطقة الأحساء، الموقع والمناخ، كما أعطيت لمحة بسيطة عن تاريخ المنطقة السياسي وسبب التسمية، وفي المبحث الأول، تناولت عددًا من الموضوعات؛ في البداية الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لإقليم الأحساء، ثم أوردت القبائل التي تقطن هذا الإقليم، وأسباب نزوحها، وأماكن انتشارها، وبعدها تطرّقت للدوافع التي دفعت العثمانيين لضمّ إقليم الأحساء عام 975هـ/ 1550م، كذلك أوضحت دوافع عودة الحكم العثماني للإقليم عام 1288هـ/ 1871م. أما المبحث الثاني، فقد جاء ليكشف سياسة الإدارة العثمانية تجاة القبائل من خلال استعراض التمردات التي كانت تُحدثها تلك القبائل في الأحساء، وانعكاسها على الأوضاع الأمنية حسب تسلسها الزمني، وردّة فِعل القبائل تجاه بعض السياسات. وأخيرًا

تقييم هذه السياسة العثمانية وذِكر بعض نتائجها. أما الخاتمة، فتحتوي على أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة خلال الدراسة. وأرفقت عددًا من الملاحق والخرائط والصور تشتمل على عيّنات من الوثائق العثمانية وغيرها من الخرائط، وصُوَرٍ للإقليم ولبعض الشخصيات المرتبطة بالبحث.

واعتمد البحث على عدة مصادر ومن أهمها، لوريمر دليل الخليج، حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، الوثائق العثمانية التي تم الحصول عليها من دارة الملك عبد العزيز، وكذلك على عدد من الوثائق التى أوردها الدكتور سهيل صابان في كتابه من وثائق الأحساء في الأرشيف العثماني،كما أفادت إلى عدد من الدراسات الحديثة وتمت الإشارة إليها في البحث.

وأخيرًا أحمد الله حمدًا كثيرًا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأتقدّم بالشكر والتقدير لقسم التاريخ بجامعة الملك سعود، وأخص بالشكر مشرفي الفاضل/ الدكتور عبد الله بن عثمان الخراشي لما منحه لي من وقت، وجهد، وتوجيه، وأثني بالشكر لكل من ساهم في إنجاز البحث برأي، وأخص بالذكر الدكتور حمد القحطاني والدكتور سهيل صابان لتزويدي بالوثائق. والشكر موصول بالشكر للدكتورة/ منيرة القحطاني على توجيهاتها القيّمة، وأختم بالشكر لكل من ساندني بكلمة أو دعوة صادقة.

التمهيد

الأحساء جمع حسي، وهو موضع رمل تحته صلابة، فإذا أمطرت السماء على ذلك الرمل نزل الماء فمنعته الصلابة أن يغيض، ومنع الرمل حرارة الشمس من أن تُنشّفه، فإذا بحث في ذلك الرمل أصب الماء فيقال حسي وأحساء وحسا ممدودة[1].

والأحساء كتحديد جغرافي هي الشريط الساحلي الصحراوي الممتد على ساحل الخليج العربي، ويمتد من جنوب الكويت إلى قطر وعمان وصحراء الجافورة شرقًا وإلى أرض الصمان غربًا[2].

والقسم الأكبر من الأحساء سهل صحراوي، يرتفع في الجهة الغربية على ساحل البحر، ويوجد فيها الكثير من التلال المتفرقة، والتي تستخدم كحدود للمناطق، وترتفع الأرض في القسم الداخلي إلى غرب المنطقة عن باقي السهل، ويوجد خط من التلال على طول وادي المياه وجبل الطف، ممتد إلى الجنوب، ويمتد مرتفع الصمان الصخري موازيًا لساحل الخليج، متوسطًا بين الأحساء والدهناء، حيث يفصلهما هذا القسم عن نجد. وأهم أودية إقليم الأحساء، هو وادي فروق في

(1) محمد، زيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: نهضة مصر، د.ت)، ص76.

(2) سليمان، صالح النجدي، تحفة الألباء في تاريخ الأحساء، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، (1333هـ/ 1913م)، ص56.

الجنوب الغربي، وهو قسم من وادي المياه، والمنطقة الساحلية سبخة على العموم، ويوجد بها كثير من الآبار، ماؤها قريب من سطح البحر والمراعي، والأقسام الصحراوية من المنطقة أهلها من البدو، وأغنى بقاع المنطقة واحة الأحساء، ومثلها واحة القطيف حيث تكثر فيها المياه من آبار وعيون ونهيرات صغيرة[1].

أما مناخ الأحساء، فيقع الإقليم ضمن النطاق الصحراوي القاري، وتنخفض درجة الحرارة في فصل الشتاء، وترتفع في فصل الصيف، وتمتاز المناطق الساحلية بارتفاع الرطوبة في فصل الصيف، والأمطار قليلة بشكل عام في الإقليم[2].

وكان يُطلق على الأحساء قديمًا مسمى البحرين وهجر قديمًا[3]. وكانت تسكن هذه المنطقة قبل الإسلام قبائل من عبد القيس، وبكر بن وائل، وتميم، وكانت في ذلك الوقت تحت حكم الفرس فأرسل إليها الرسول ﷺ العلاء بن عبد الله الحضرمي؛ ليدعو أهلها إلى الإسلام، فأسلم أهلها العرب، وبعض المجوس، وصالحه الباقون على الجزية، وأول من عمّر الأحساء هو أبو طاهر القرمطي[4]. وبعدما حل الضعف في كيان الدولة القرمطية خلال القرن الخامس الهجري[5]، تَتَابَع على

(1) حافظ، وهبة، **جزيرة العرب في القرن العشرين**، (مصر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة، ط1، 1354هـ/ 1935م)، ص78-79.

(2) حمد، محمد القحطاني، **الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم الأحساء 1288-1331هـ/1871-1913م**، (الكويت: ذات السلاسل، ط1، 1432هـ/ 2012م)، ص18.

(3) وهبة، **جزيرة العرب**، ص78.

(4) وهبة، **جزيرة العرب**، ص82-83.

(5) محمد، عبد الله الأحسائي، **تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء في القديم والجديد**، (الرياض: مكتبة المعارف، 1402هـ/ 1982م)، ج1، ص98.

حكم الأحساء كل من العيونيين بين عامي (467ـ642هـ/ 1074ـ1244م)، ثم العصفوريين، ثم الجبرين، ثم جاء البرتغاليون عام (927هـ/ 1520م)، وظلوا فيها حتى تمكن العثمانيون من طردهم حوالي عام (957هـ/ 1550م)، إلا أن فترة حكم العثمانيين لم تستمر في المنطقة، إذ ثارت عليهم قبيلة بني خالد بقيادة زعيمهم براك بن غرير[1]، الذي استطاع طرد العثمانيين عام (1074هـ/ 1664م)، وتزعّم حكم المنطقة[2].

وبعد قيام الدولة السعودية الأولى عام 1175هـ/ 1744م، أخضعوا الأحساء تحت حكمهم في عام 1207هـ/ 1793م، وكوّنوا من هذا الإقليم وحدة سياسية تابعة لهم، فجعلوها ولاية شبه مستقلة، ووضعوا عليها عاملًا من قبلهم، وبدأ السعوديون يتطلعون للتوسّع في بلدان الخليج شمالًا وجنوبًا، إلا أن خطرهم بات يهدّد الدولة العثمانية في أقاليمها المجاورة كالعراق، والحجاز، والشام، فأرسلت عليهم من قبل واليها على مصر في ذلك الوقت محمد علي باشا[3]، الذي استطاع بدوره وبحملاته أن يقضي على الدولة السعودية الأولى عام 1818م،

(1) براك بن غرير: براك بن غرير بن عثمان بن مسعود بن ربيعة آل حميد الخالدي المؤسس الأول للإمارة الخالدية توفي 1093هـ، وانتقلت الزعامة بعده إلى ابنه محمد؛ أحمد، محارب الظفيري، «إمارة الحميد الخالدية في شرق الجزيرة العربية»، **مجلة الكويت**، ع270، (1ـ4ـ2006م).

(2) خالد، جابر الغريب، **منطقة الأحساء عبر أطوار التاريخ**، (الخبر: الدار الوطنية للتاريخ الجديدة، 1408هـ/ 1988م)، ص40.

(3) محمد علي باشا: (1184ـ1265هـ/ 1769ـ1849م)، المعروف بمحمد علي الكبير، ألباني الأصل مستعرب ولمع نجمه بعد إبعاد خسروا باشا من مصر، وعين واليًا على جدّه عام 1220هـ/ 1805م إلا أنه عاد واليًا على مصر بنفس العام، وقام بإعداد العدّة لمقاتلة الدعوة السلفية في نجد بأمر من الدولة العثمانية. للمزيد انظر، سهيل، صابان، **مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني**، (بيروت: جداول، 2013م)، ص369ـ370.

ثم توجّه إلى الأحساء، وبسط نفوذه عليها لعلمه بأهميتها الاقتصادية، والاستراتيجية بالنسبة لوجوده في نجد، إلا أن الدولة العثمانية أمرته بالانسحاب؛ لأنها خافت أن تلتقي مطامعه مع مطامع بريطانيا التي بدأت تنشط في الخليج، ونفّذ محمد علي الأوامر وانسحبت قواته التي كانت بقيادة ابنه إبراهيم باشا من الأحساء عام 1819م، ثم تلت ذلك فترة استقلال محلي في حكم الأحساء على يد بني خالد، لكنها خرجت منها عندما أعاد السعوديون نشاطهم، وأعادوا السلطة من جديد، مما اضطر محمد علي للتوجّه إلى نجد والأحساء بحملة أخرى بقيادة خورشيد باشا سنة 1838م، ولكن بريطانيا وقفت ضد توسّع هذه الحملة في الخليج، وأخيرًا انسحبت تلك الحملة، وعادت الأحساء تخضع لآل سعود من جديد حتى سنة 1871م، حين ضاعت منهم بعد نزاع بين ابنيّ الإمام فيصل بن تركي، وخضعت للعثمانيين عام 1288هـ[1]. ومن هذه الفترة وحتى استرداد الملك عبد العزيز عام 1331هـ للمنطقة، هو موضوع الدراسة.

---

(1) محمد، عرابي نخلة، **تاريخ الأحساء السياسي 1818-1913م**، (الكويت: ذات السلاسل، 1400هـ/ 1980م)، ص27-28.

المبحث الأول

الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الأحساء

تتميّز منطقة الأحساء، بموقع مهم، كان له أعمق الأثر على تاريخ ونظم الحكم والإدارة في المنطقة[1]، فالموقع الاستراتيجي المتميّز للأحساء أعطى المنطقة عمقًا جغرافيًا مهمًا من الناحية العسكرية، فالأحساء بوابة لدول الخليج العربي، ومياهها معبر للهلال الخصيب،كما تميزت بأنها منطقة فاصلة بين الخليج العربي شرقًا ووسط الجزيرة العربية غربًا، بالإضافة إلى ذلك تُعدّ منطقة الأحساء معبرًا مهمًا بين شبه القارة الهندية، وقارة أوروبا، وطول شريطها الساحلي على الخليج العربي ساهم بشكل كبير بالاتصال بالعالم الخارجي، فعلى شاطئه أُقيم ميناءان شهيران هما: ميناء العقير[2] وميناء القطيف[3]، إذ يُعدّ ميناء العقير هو الميناء الرئيسي

(1) عبد الله، سعد الطاهر، الأحساء: دراسة جغرافية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ط1، 1419هـ/ 1999م)، ص5.

(2) العقير: أو كما يسميه أهل الأحساء (العجير) نسبة إلى قبيلة عجير التي سكنت الأحساء قبل الميلاد، ويعتبر أقدم ميناء تجاري على مياه الخليج العربي، ويقع الميناء شرق منطقة الأحساء. للمزيد انظر: معاذ، عبد الله المبارك، «لمحات من تاريخ ميناء العقير في الأحساء»، مجلة الكويت، ع373، (1-11-2014م).

(3) ميناء القطيف: يقع ميناء القطيف على شاطئ الخليج العربي، ويصل من رأس تنورة شمالًا =

لمنطقة الأحساء، أما ميناء القطيف فهو ميناء تجاري نشط يخدم منطقة القطيف بشكل أساسي[1].

أما بالنسبة للأهمية الاقتصادية لإقليم الأحساء، فقد ساهم اتساع المساحة في تنوّع الموارد الاقتصادية التي ساهمت بدورها في نمو النشاط الاقتصادي في الإقليم، وتأتي الزراعة في المقام الأول من حيث الأهمية الاقتصادية، ساعدها في ذلك وجود أهم مقوّمات الزراعة في الإقليم، فالمياه تتدفق بشكل طبيعي من مجموعة من العيون[2]، وعلى تلك المياه المتدفقة قامت الزراعة[3]. كذلك وجود مساحات من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة[4].

هذه الطبيعة الجغرافية، والموارد الطبيعية جعلت من إقليم الأحساء موطن جذب للسكان منذ القدم، وجعلتها منطقة استقرار بشري دائم، فقد توسّع هؤلاء السكان في النشاط الزراعي مستغلين طبيعتها المتميزة، فأصبحت منطقة زراعية مُنتجة تسدّ منتجاتها الزراعية الاحتياجات

= إلى الدمام جنوبًا، والرسو في ميناء القطيف غير مناسب لأن السفن التي يزيد غاطسها عن 6 أقدام لا تستطيع في أي ظرف من الظروف الدخول إلى مرسى الميناء، حيث تمتد الشعب الصخرية في البحر. للمزيد انظر، لوريمر، ج.ج، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ترجمة: مكتب حاكم قطر، (الدوحة: د.ت.مطابع علي بن علي)، ج2، ص1891.

(1) لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ج5، ص1822.

(2) ومن أشهر العيون القديمة في الأحساء: عين هجر، وتقع هذه العين بالأحساء خارج أسوار مدينة هجر، وعين ملحم: وهي عين تقع في الأحساء وهي عين فوارة ماؤها عذب حار في منبعه، بئر النقير: وتقع ناحية البحرين ويجتمع عليها كثير من وراد العرب،عين الزارة: وتقع في مدينة الزارة بالقطيف وهي عين غزيرة بالماء. عبد الرحمن، الملا، **تاريخ هجر**، (الأحساء: مطابع الجواد، ط1، 1410هـ/ 1990م)، ص19-20.

(3) الملا، **تاريخ هجر**، ص312.

(4) أحمد، ناصر اليحيى، **السكان والاقتصاد والعمل في جزيرة العرب القرن 13هـ-19م**، (الرياض: د.ن، ط2، 1419هـ)، ص185.

الغذائية لسكان الإقليم، ومعظم سكان وسط الجزيرة العربية، فكانت تُصدّر التمور منها إلى البحرين، والهند، والحجاز[1]. ومن أهم المحاصيل الزراعية في المنطقة التمور، ويُعد المحصول الرئيسي في المنطقة ويليه الأرز، والحنطة[2].

كما تنتشر زراعة الفواكه، والخضروات في معظم أراضي الأحساء، ومن أهم الفواكه، النبق، والتين، والخوخ، والمشمش، والأترج، والليمون، والببايا، والمانجو[3]. ومن الخضروات الباذنجان، والبامية، والطماطم[4]، كما يُزرع القرع، واليقطين، والبصل، والثوم، والفاصوليا، واللوبيا، والفول، وأنواع مختلفة من السبانخ والجزر[5]. ومن الحبوب الذرة، الدخن، الشعير، والقمح الأبيض، والأحمر[6] كما تنمو في المنطقة أشجار الأثل، السنط، السدر، الحنا، المر، الصبر، القصب والسمار كما يُزرع المشموم[7].

ومن الأنشطة البشرية المرتبطة بموقع الأحساء، فقد امتهن أهالي الأحساء مهنة الغوص لصيد اللؤلؤ، وصيد الأسماك، وتأتي مهنة الغوص في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الاقتصادية في حياة سكان

---

(1) لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ج2، ص837؛ وهبة، **جزيرة العرب**، ص84.

(2) يحيى، **السكان والاقتصاد**، ص185.

(3) لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ج2، ص820؛ وهبة، **جزيرة العرب**، ص79.

(4) الأحسائي، **تحفة المستفيد**، ص52.

(5) وليم، غيفورد بلغريف، **وسط الجزيرة العربية وشرقها**، ترجمة: صبري محمد حسن، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000م)، ص180.

(6) فيدال، ف.ش، **واحة الأحساء**، ترجمة: عبد الله ناصر السبيعي، (الرياض: جامعة الملك سعود، ط1، 1410هـ/ 1993م)، ص194-209.

(7) بلغريف، **وسط الجزيرة**، ص212؛ المشموم: نبات عطري من فصيلة النعناع، ينمو بشكل وفير في بساتين الواحة، فيدال، **واحة الأحساء**، ص195.

الأحساء[1]. حيث اشتهر الخليج العربي بوصفة أحد أغنى أماكن وجود اللآلئ الثمينة في أعماقه، فقد ظل اللؤلؤ عماد اقتصاد أهل الخليج منذ القرن الخامس عشر، وظلت تجارته مصدرًا مهمًا للدخل حتى عام 1930م[2]. وأغرت هذه المهنة فئات من معظم سكان وسط الجزيرة العربية، الذين كانوا يؤمون الأحساء، والقطيف، والبحرين، وقطر بأعدادٍ كبيرة في مواسم الغوص[3]، ويتم تصدير اللؤلؤ عن طريق كبار التجّار الذين يُصدّرونه إلى البحرين، والهند، حيث يتّخذ طريقه إلى الأسواق العالمية[4].

أما بالنسبة لمهنة صيد الأسماك، فتشكّل أهمية في الحياة الاقتصادية لسكان الإقليم، وذلك لغنى مياه هذه المنطقة بثروة كبيرة من الأسماك[5]، مما أدى إلى توفير فرص عمل لقطاع كبير من الأهالي، لا سيما في القطيف ونواحيها، وأيضًا كان مردودها الاقتصادي جيدًا خاصة وأن كمية الأسماك التي يتمّ صيدها كانت كبيرة تفيض أحيانًا عن حاجة

---

(1) عبد الله، ناصر السبيعي، **اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني 1288-1331هـ/1871-1913م**، (الرياض: مطابع الجمعة، ط1، 1420هـ/ 1999م)، ص47.

(2) (2) السبيعي، **اقتصاد الأحساء**، ص 38؛ واللؤلؤ الطبيعي كانت تجارته رائجة حتى ظهر اللؤلؤ الصناعي الذي ابتدعه اليابانيون من سكان الشرق الأقصى، فعمدوا إلى محاكاة الطبيعة في صناعته، حيث قاموا بزراعته، وتربيته في أماكن خاصة، حصة، الزهراني، **الحياة الاجتماعية والاقتصادية الدولة السعودية الثانية**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1425هـ)، ص 612.

(3) (3) مواسم الغوص: لقد كان للغوص ثلاثة مواسم مزدهرة هي: الموسم الأول، غوص البرد ويبدأ من منتصف نيسان/ أبريل، ويستمر لمدة أربعين يومًا، الموسم الثاني، الغوص الكبير ويبدأ من منتصف أيار/ مايو، ويستمر إلى منتصف شهر أيلول/ سبتمبر، الموسم الثالث، هو الردة ومدته ثلاثة أسابيع من 20 أيلول/ سبتمبر إلى 14 تشرين أول/ أكتوبر، للمزيد انظر: الزهراني، **الحياة الاجتماعية**، ص623.

(4) (4) محمد، سعيد مسلم، **ساحل الذهب الأسود**، (بيروت: دار مكتبة الحياة، ط2، 1962م)، ص301.

(5) (5) مسلم، **ساحل الذهب**، ص216.

الاستهلاك المحلي، مما يقود إلى تجفيفه وادخاره لموسم الشتاء، حيث يقل الصيد فيه[1]. كما كان هناك صيد الروبيان، والفائض منه يُصدّر إلى المناطق المجاورة[2].

وتأتي التجارة في المرتبة الثالثة بعد الزراعة والغوص من حيث الأهمية الاقتصادية في حياة سكان الأحساء، ونشاطهم الاقتصادي. وتعود أسباب أهمية التجارة في منطقة الأحساء لسببين: الأول موقعها الجغرافي المتميّز على الخليج العربي مما جعلها بمثابة بوابة العبور المهمة لاستيراد معظم احتياجات المنطقة، ووسط الجزيرة العربية القادمة من الخارج[3]، وتعتبر الهند، وفارس، والبحرين، من أهم المناطق التي تستورد منها الأحساء ويليها العراق، الكويت، وعمان، وتُعدّ منطقة الأحساء كذلك منفذ تصدير لمعظم الحاصلات الزراعية، والسلع، والبضائع المحلية التي تصدّر إلى الخارج. ولذلك تُعدّ المنطقة بمثابة جسر اتصال بالعالم الخارجي ليس لأبنائها فحسب، وإنما لسكان وسط الجزيرة العربية بأكملها. والسبب الثاني الذي ساهم في ازدهار التجارة يعود لطبيعتها بوصفها منطقة زراعية غنية بمحاصيلها الغذائية، ولا سيما التمور، والأرز، والقمح وغيرها مما يحتاجه الإنسان والحيوان للغذاء، إضافة إلى توفر الصناعات والسلع الاستهلاكية[4].

---

(1) السبيعي، اقتصاد الأحساء، ص77.

(2) نورة، القعود، الأحساء في عهد العثمانيين 1288-1331هـ/ 1871-1913م، (رسالة دكتوراه غير منشورة: الرياض،كلية الآداب، ط1، 1415هـ/ 1995م)، ص287؛ آل ملا، تاريخ هجر، ص333.

(3) أحمد، مصطفى أبو حاكمة، لمع الشهاب في سيرة الإمام محمد بن عبد الوهاب، (بيروت: دار الثقافة، 1967م)، ص179.

(4) السبيعي، اقتصاد الأحساء والقطيف، ص47.

إلى جانب ما سبق، اشتهرت منطقة الأحساء بتميّز صناعاتها، وازدهارها وشدّة الطلب عليها منذ القدم، وأهم ما تميّزت به الأحساء وجود مشاغل مشهورة خاصة بنسيج العباءات[1] وصناعتها، حيث تخصصت فيها أُسر مشهورة توارثت صناعتها، وإجادتها وتسويقها، وعمّ نشاطها الجزيرة العربية بكاملها[2]. كما توجد فيها المشغولات اليدوية التي تُشكّل مخلفات النخيل مادتها الأولية، مثل السعف والألياف، كما يُضاف إليها القصب وأعواد الأرز، وهي من موجودات البيئة المحلية، وتنتشر هذه المشغولات كثيرًا في القرى الزراعية في الأحساء، وتنتج بكميات كبيرة، ويعمل فيها عدد كبير من السكان، وتصدر إلى الأقاليم الأخرى، ولا سيما إلى بعض المدن القريبة في نجد وفي بادية نجران[3]. ساعدها على ذلك الموقع الجغرافي المميّز، وتوفر المواد الخام، والأيدي الماهرة، والقوة الشرائية[4].

ويُعدّ الرعي وتربية الماشية مصدرًا جيدًا لاقتصاد الأحساء، حيث توجد أعداد كبيرة من الماشية لدى السكان القرى المستقرين، وأعداد كبيرة من الجمال والخيول والأغنام لدى سكان البدو غير المستقرين في البادية[5].

وأخيرًا قوافل الحج والتجارة من ضمن الموارد التي كانت تدعم اقتصاد إقليم الأحساء خلال القرن الثاني عشر والثالث عشر الهجري،

---

(1) أبو حاكمة، لمع الشهاب، ص180.

(2) السبيعي، اقتصاد الأحساء والقطيف، ص75- 76.

(3) اليحيى، السكان والاقتصاد، ص164-165.

(4) القحطاني، الأوضاع السياسية، ص298-299-300-301.

(5) لوريمر، القسم الجغرافي، ج2، ص846 .

حيث يُعدّ الطريق التجاري الذي يربط الأحساء والقطيف بمنطقة نجد من أهم الطرق التجارية[1]، ويعود ذلك إلى كثرة المارين بهذا الطريق حيث يفوق عددهم عدد الحجاج المارين من طريق البصرة ومن طريق الكويت، وبمرور هذه القوافل يحصل التبادل التجاري الذي يتم بين قوافل الحج وسكان المنطقة[2].

بادية الأحساء:

لم يكن التكوين السكاني لإقليم الأحساء يختلف كثيرًا عن سائر أقاليم شبه الجزيرة العربية، فالتركيب الأساسي للسكان في الإقليم يتكوّن من الحاضرة، والبادية، إلا أنه قد امتزجت فئات أخرى بسكان هذا الإقليم سابقًا والتي لم يستمر بقاؤها طويلًا في الإقليم، حتى إنهالم تؤثر في التركيب السكاني بشكل كبير، ومن هذه الفئات الهنود، والفرس الذين جاؤوا نتيجة الاحتكاكات، والعلاقات التجارية[3]، كما برزت فئة اجتماعية جديدة بعد دخول الحكم العثماني عام 1288هـ/ 1871م متمثلة في المتصرف[4] ومساعديه

(1) لويس، بلي، **رحلة إلى الرياض**، ترجمة: عبد الرحمن الشيخ، عويضة الجهني، (الرياض: جامعة الملك سعود، 1411هـ/ 1991م)، ص50.

(2) مريم، خلف العتيبي، **الأحساء والقطيف في عهد الدولة السعودية الثانية 1245-1288هـ/1830-1871م**، (بيروت: جداول، 2012م)، ص250.

(3) عبد الفتاح، أبو علية، **الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1396هـ/ 1976م)، ص46.

(4) المتصرف: كان التشكيل الإداري في الدولة العثمانية قبل عهد التنظيمات على هذا النحو: السناجق تشكل الولايات، والأقضية تشكل السناجق، والنواحي (البلدات) تشكل الأقضية. وكانت الولايات تحت إدارة أمير الأمراء، والسناجق أمير السناجق، حيث كانوا أمراءً إداريين وفي الوقت ذاته قوادًا عسكريين. إلا أنه في عهد التنظيمات فصلت القيادة العسكرية والإمارة الإدارية عن بعضها البعض، فأصبحت كل واحدة منها مستقلة، فألغي منصب أمير السنجق ووضع مكانه موظف سمي بالمتصرف، وعلى هذا فعدة أقضية، كانت تشكل متصرفية، =

والموظفين والإداريين والعسكريين من العثمانيين الذين ارتبطوا بالمنطقة وسكانها[1].

وقد اختلفت المصادر في تقدير عدد سكان إقليم الأحساء، وذلك لعدم توافر الإحصاءات الدقيقة عنهم، إلا أن حافظ وهبة أشار إلى أن بادية الأحساء تشكل ثلاثة أرباع سكان المنطقة[2]، ويدل ذلك على أن نسبة الحاضرة في الأحساء أقل بكثير من نسبة البادية.

أما الحاضرة فهم سكان المدن والقرى المستقرون في مناطقهم، ويتركزون في واحة الحسا، ومدينة الهفوف، والمبرز، وجزيرة جنة، ووادي المياه، وجزيرة المسلمية، وواحة القطيف، ومدينة القطيف، وقصر الصبيح، وجزيرة تاروت[3].

يشتغل سكان الحاضرة بالزراعة، كنشاط رئيسي، كما يُعدّ صيد الأسماك والغوص من أهم أعمالهم، حيث لعبت دورًا مهمًا كمصدر دخل جيد لسكان المنطقة خاصة المدن الساحلية كالقطيف والجبيل[4].

ويمتاز سكان الحاضرة في منطقة الأحساء بتأثرهم بعادات وتقاليد سكان السواحل المجاورة لهم خاصة وأن لهم علاقات تجارية معهم[5].

= وعدة متصرفيات تشكل ولاية. سهيل، صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1421هـ/ 2000م)، ص200.

(1) أحمد، حيدر مدحت، **مذكرات مدحت باشا**، تعريب: يوسف كمال حتاته، (القاهرة: مطبعة هندية، 1325هـ)، ص178.

(2) وهبة، **جزيرة العرب**، ص100.

(3) لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ص845–846.

(4) نازك، زكي إبراهيم، **التكوين السياسي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1986م)، ص199.

(5) بلغريف، **وسط الجزيرة**، ج2، ص164.

ولم يكن وضع حاضرة الأحساء وباديتها، من حيث طبيعتها ونمط معيشتها، يختلف كثيرًا عن وضع حاضرة نجد وباديتها بصفة عامة[1].

أما بادية الأحساء وهي الفئة المستهدفة في موضوع الدراسة، فهي تُشكّل الغالبية من سكان الإقليم، فالبادية هم القبائل المتنقلة في الإقليم، وتتجمع في أماكنها في فصل الشتاء، ولكل قبيلة مناطق رعيها وأراضيها وآبار تعرف حدودها بها[2].

فتشكل مهنة الرعي وتربية الإبل والأغنام أهم الأنشطة الاقتصادية لبادية الأحساء، التي تقوم بها القبائل البدوية في الصحراء، وهذا النوع من الأنشطة الاقتصادية يتطلب تنقلًا[3]. ولذلك يهتم البدوي في المقام الأول بالمطر والرعي، ليؤمّن حاجته وحاجة ماشيته من الغذاء[4]، فقبائل الأحساء تجوب برحلاتها الشتوية أعماق الصمان، والدهناء، والجافورة، والربع الخالي[5]، وإذا جفت المراعي تضطر هذه القبائل إلى النزوح نحو الشمال تجاه العراق، وبلاد الشام، حيث تتوفر المراعي الخصبة[6].

وبجانب مهنة الرعي فإن بادية الأحساء يقومون ببعض مهام الزراعة، وبخاصة زراعة النخيل وقطفها وقت النضج، كما يقومون ببعض الأعمال التجارية مع سكان المدن كبيع جِمالهم، وأغنامهم، وسمنهم،

(1) عبد الله، صالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ط6، 1416هـ/ 1995م)، ج1، ص228.

(2) أبو علية، الإصلاح الاجتماعي، ص53.

(3) أبو علية، الإصلاح الاجتماعي، ص42_53.

(4) وهبة، جزيرة العرب، ص9.

(5) أبو علية، الإصلاح الاجتماعي، ص53.

(6) وهبة، جزيرة العرب، ص9.

وأقطهم[1] في أسواقها وشراء ما يحتاجونه منها في حياتهم اليومية[2]، فيشترون الملابس، والأسلحة، والمواد الغذائية مثل: التمر، والأرز مقايضة بالحيوانات وأصوافها، مما يدل على أن ثروة البدوي عينية وليست نقدية[3].

والبناء الاجتماعي لبادية الأحساء كسائر الأبنية الاجتماعية لدى القبائل الأخرى، قائم على أساس قبلي. فولاؤهم السياسي، والعسكري، والاجتماعي للقبيلة مقابل ما تُوفّر لهم من حماية. ولكل قبيلة زعيم يُسمى «شيخ» يتّصف بالشجاعة، والكرم، والحكمة، بالإضافة إلى امتلاكه ثروة من الإبل، والماشية، ولهذا الزعيم دور حيث يجمع رأي أبناء القبيلة تحت رأي واحد، وعدم الفرقة، والتمسّك بالعصبية القبلية[4].

ونظرًا لتوفر التنوّع الطبيعي في موارد الأحساء، فقد استقطبت العديد من القبائل التي سوف نوردها في السطور القادمة حسب التقسيم الاجتماعي الشائع عند القبائل البدوية الذي يعتمد على كِبر القبيلة، من حيث عدد رجالها، وما تملكه من ثروة حيوانية، ومن حيث اتساع وانتشار فروعها في الداخل والخارج[5]، فتُعد قبائل العجمان وآل مرة من أبرز القبائل في الإقليم[6]، من حيث القوة وكثرة العدد من جهة،

(1) أقطهم: الأقط والإقط والأقط والأقط: شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل، والقطعة منه أقطة، محمد، مكرم ابن منظور، لسان العرب، (بيروت، دار صادرات، د.ت)، ج1، ص125.

(2) أبو علية، الإصلاح الاجتماعي، ص53.

(3) حتاتة، مذكرات مدحت، ص179.

(4) القحطاني، الأوضاع السياسية، ص81.

(5) أبو علية، الإصلاح الاجتماعي، ص50.

(6) وثيقة عثمانية، برقم 203، بتاريخ 1288هـ/ 1871م، دارة الملك عبد العزيز.

واتساع الديار والانتشار في الإقليم وخارجه من جهة أخرى، وتليها قبائل بني خالد، وبني هاجر، وقبيلة مطير والعوازم[1].

- **قبيلة العجمان:**

ينتسب العجمان إلى قبيلة يام من همدان من قحطان[2]، وقَدموا إلى الأحساء من موطنهم في جنوب الجزيرة العربية في أواخر القرن الثاني عشر الهجري، فاستقرارهم في الأحساء كان في عهد الإمام تركي بن عبد الله[3] بين عامي 1235-1248هـ، الذي أنزلهم ديرة بني خالد نتيجة لتحسن العلاقة بينه وبينهم[4]، ولضعف قبيلة بني خالد في ذلك الوقت[5].

وهذه القبيلة بدأت تقوّي نفسها في الإقليم، فقامت بعقد تحالف مع قبيلة آل مرة[6]. كما ساعدتها هزيمتها لبني خالد في معركة الرضيمة عام 1238هـ/ 1288م بأن تصعد وتبرز سياسيًا في الإقليم[7]. وبذلك أصبحت قبيلة العجمان من أقوى القبائل في الإقليم[8].

---

(1) أبو علية، **الإصلاح الاجتماعي**، ص50.

(2) أبو حاكمة، **لمع الشهاب**، ص65؛ الملا، **تاريخ هجر**، ص41؛ أبو عبد الرحمن، بن عقيل الظاهري، **العجمان وزعيمهم راكان بن حثلين**، (الرياض: دار اليمامة، ط1، 1304هـ/ 1983م)، ص11.

(3) تركي بن عبد الله: (ت:1249هـ/ 1833م) إمام من أئمة الدولة السعودية الثانية، وُلي عليها بعد مقتل ابن عمه مشاري بن سعود، وهو جد الملك عبد العزيز. للمزيد انظر: خير الدين، الزركلي، **الأعلام**، (بيروت: دار العلم للملايين، ط15، 2002م)، ص84.

(4) الظاهري، **العجمان وزعيمهم**، ص12.

(5) الملا، **تاريخ هجر**، ص41.

(6) يحيي، الربيعان، **راكان بن حثلين شاعر وفارس شيخ العجمان**، (الكويت: شركة الربيعان للنشر، ط5، 2005م)، ص149.

(7) عثمان، ابن بشر، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، تحقيق: عبد الرحمن عبد اللطيف آل شيخ، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1402هـ/ 1982)، ص27.

(8) سمير، عبد الرزاق القطب، **أنساب العرب**، (بيروت: مكتبة الحياة، ط1، 1997م)، ص232.

أما عن مناطق قبيلة العجمان فتقع غرب إقليم الأحساء من جبل الطف، والنصف الجنوبي من جبل الجوف، وصحراء البياض حتى جنوب ميناء العقير، وشمال صحراء الجافورة وحتى الزرنوفة جنوبًا، وأجزاء من صحراء الصمان[1]. أما القرى التي تقطنها قبيلة العجمان، وخاصة في فصل الصيف فتشمل: قرى أنطاع، ومليجة، والصرار، والكهفة، وأصحاف، وغنوا، ومغطى، وقبيبة، وحنيذ، وعوينة، وجميع هذه القرى تقع في وادي المياه غرب الإقليم[2]. وتنتقل في الشتاء ما بين الصمان، والدهناء حتى تصل إلى جبل طويق غربًا[3].

وقد عُرف عن هذه القبيلة كثرة تمردها على السلطة، وهم على استعداد دائم للقتال إلى جانب من يحقق مصالحهم المتمثلة في الغنائم[4].

- قبيلة آل مرة:

تنتمي قبيلة آل مرة إلى قبيلة يام من همدان من قحطان[5]، وتُعدّ من أكبر القبائل وأقواها في الإقليم، فهي تُعدّ من القبائل العربية المعروفة بشدّتها[6].

---

(1) فؤاد،حمزة، قلب جزيرة العرب، (الرياض: مكتبة النصر الحديثة، ط2، 1388هـ/ 1968م)، ص 190.

(2) لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج4، ص1557-1563.

(3) أبو علية، الإصلاح الاجتماعي، ص43.

(4) جواهر، عبد المحسن بن جلوي، الأوضاع الأمنية في المنطقة الشرقية 1309-1384هـ/1891-1964م، (رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود)، ص38.

(5) الجاسر، «قبيلة آل مرة: أصلها وبلادها وفروعها»، مجلة العرب، السنة الرابعة (محرم 1390هـ)؛ عبد الرحمن، تاريخ هجر، ص 41.

(6) حمزة، قلب جزيرة العرب، ص194.

وبدأ استقرار آل مرة في الإقليم منذ عام 1238هـ/ 1822م بعدما ضعفت قبيلة بني خالد في الأحساء[1].

أما أراضي القبيلة فتقع جنوب إقليم الأحساء بالقرب من آبار الزرنوقة، ويقطنون بر الظهران، ووادي الفروق، وصحراء الجافورة، والربع الخالي، وواحة يبرين، ويتردد بعض أفراد القبيلة على قرية عنك في واحة القطيف، وعلى الطريق التجاري بين العقير ومنطقة الأحساء، وأهم قراهم التي يستقرّون فيها صيفًا هي بيرق، والبدوع، والسكك، ونباك، ويبرين[2].

وساعدت أراضي قبيلة آل مرة في الصحارى مثل: صحراء الجافورة، والربع الخالي في جنوب الإقليم، بأن تكون في حالة استقرار وأمن من هجوم القبائل الأخرى، وكذلك السلطة العثمانية حيث من الصعب الوصول إلى هذه المناطق الصحراوية البعيدة وقليلة المراعي والمياه[3].

وتُشكّل هذه القبيلة مصدر خوف للقبائل الأخرى في الإقليم، فقد تغزو أو تسلب القوافل ثم تعود إلى السهول القاحلة حيث يصعب تعقبها، وقد وصلت غزواتهم حتى حضرموت[4].

وكانت قبائل آل مرة تستقبل الوافدين من نجد والأحساء لمقايضتهم بالإبل والجلود، مقابل القليل مما يحتاجون إليه من سلاح وعتاد وأدوات وأقمشة، مكتفين بالقليل من الملابس[5].

---

(1) محمد، راشد المري، الدرة في أخبار قبيلة آل مرة، (د.ت: ط1، 2001م)، ص55.

(2) القحطاني، الأوضاع السياسية، ص429.

(3) لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج4، ص1573.

(4) جلوي، الأوضاع الأمنية، ص41.

(5) جلوي، الأوضاع الأمنية، ص39_40.

- قبيلة بني هاجر:

ترجع قبيلة بني هاجر في نسبها إلى هاجر ثم إلى قحطان من عرب الجنوب[1]، وبنو هاجر من القبائل العربية التي تسكن هضبة نجد، ثم انتقلت إلى الساحل الشرقي وبدأت تستوطن فيه عام 1201هـ/ 1781م حتى أصبحت من أكبر القبائل في الإقليم[2]، ولا تسعفنا المصادر عن أسباب انتقال هذه القبيلة، لكنه ربما يعود إلى البحث عن موارد المياه والكلأ، أو ربما نتيجة للظروف السياسية في نجد بعد قيام الدولة السعودية الأولى. يتركّز وجود قبيلة بني هاجر في الأحساء، والقطيف وتمتد مناطقهم حتى حدود الكويت وقطر، ومن منازلهم في الإقليم الجوف ويدعى جوف الحسا الواقع غربي بقيق وشماله الغربي، ومن قراهم صلاصل وفوده والشهيلة ويكرب وعين دار[3].

ولا تقتصر مضارب أفراد القبيلة على الأماكن المذكورة. ورغم هذا الانتشار إلا أنهم يتجاورون أحيانًا مع العجمان جنبًا إلى جنب، وفي وادي المياه بينما يُخيّم البعض مع بني خالد والعوازم في السودة.

وبني هاجر كغيرهم من البادية، يُربّي رجال القبيلة الجمال والأغنام، كما يملك بعضهم بساتين من النخيل في بر العقير[4].

---

(1) حمد، الجاسر، «قبيلة بني هاجر أصلها وفروعها وبلادها»، مجلة العرب، ج9، السنة الرابعة، (محرم 1390هـ)، ص823.

(2) لوريمر، دليل الخليج، القسم الجغرافي، ج4، ص1572-1573.

(3) حمد، الجاسر، معجم قبائل المملكة العربية السعودية، القسم الثاني، (الرياض، منشورات دار اليمامة، 1400هـ/ 1980)، ص774.

(4) الجاسر، قبيلة بني هاجر، مجلة العرب، ص823.

- **قبيلة بني خالد:**

ينتسب بنو خالد إلى بني عقيل بن عامر بن ربيعة بن عبد القيس[1]، وتُعدّ هذه القبيلة من أقدم القبائل في الإقليم[2]. وقد تعاظم نفوذها في أواخر القرن الحادي عشر الهجري، حين نجحت بقيادة زعيمها براك بن غرير في الاستيلاء على مقاليد الحكم في الأحساء[3].

وقد كانت القبيلة من القبائل الرحل، غير أن قسمًا منها قد تحضّر، وسكن المدن والقرى، ومن أماكن انتشارهم في الأحساء جزر المسلمية، وجنة، وتاروت، وقصر الصبيح وقرية الكلابية، والجشة بالأحساء، وأم الساهك، وعنك، أما موطنهم في البادية، فيمتد على ساحل الخليج من وادي المقطع شمالًا إلى طرف البياض جنوبًا، ويهتم بنو خالد بتربية الخيول والماشية فهي من أهم الحرف الرئيسية لهم، وبجانب ذلك فإنهم يمارسون زراعة النخيل التي يملكونها في الأحساء والقطيف[4].

- **قبيلة مطير:**

تنقسم قبيلة مطير إلى عدّة بطون وأفخاذ أهمها بطن علوة، وبطن برية، وبطن بني عبد الله[5]. وبدأت تستقر قبيلة مطير في الإقليم منذ عام 1238هـ/ 1822م، بعدما ساندت قبيلة العجمان ضد قبيلة بني خالد في

(1) الملا، تاريخ هجر، ص40.

(2) حمزة، قلب جزيرة العرب، ص154.

(3) الملا، تاريخ هجر، ص40.

(4) الملا، تاريخ هجر، ص40.

(5) القحطاني، الأوضاع السياسية، ص433.

معركة الرضمية[1]. واستقر أبناء هذه القبيلة في قرى وادي المياه غرب إقليم الأحساء[2].

ويبدو أن فئة قليلة من قبيلة مطير كانت تتواجد في الإقليم، لأن بعض المصادر لا تعدّ هذه القبيلة من قبائل الأحساء، ويعزز ذلك القول أن هذه القبيلة لم يكن لها أثر كبير في الأحداث التي أحدثتها القبائل الأخرى في الإقليم.

- قبيلة العوازم:

تتكوّن قبيلة العوازم من بطنين رئيسيين، القوعة وذوى عياض، وينقسم البطنان إلى عدة فروع لكل منها تنظيم إداري وقبلي[3]، واستقرت قبيلة العوازم في المنطقة منذ عام 1215هـ/ 1800م، بالقرب من قبيلة العجمان ومطير في المنطقة[4]، وينتشرون من الكويت شمالًا حتى نواحي الجبيل جنوبًا، ومن الخليج حتى الصمان غربًا، وبعض أفراد القبيلة يستقرون في أطراف منطقة القطيف، وفي بعض قرى وادي المياه غرب إقليم الأحساء[5]. وأهم قرى قبيلة العوازم في الأحساء الحناءة، تاج، عتيق، الحسي، والنقيرة[6].

---

(1) عبد العزيز، سعد المطيري، **قبيلة مطير**، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 1425هـ/ 2005م)، ص15.

(2) لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ج4، ص1626.

(3) وهبة، **قلب الجزيرة**، ص183.

(4) عمر، رضا كحالة، **جغرافية شبة جزيرة العرب**، (دمشق: مطبعة الترقي، 1364هـ/ 1945م)، ج2، ص851.

(5) خير الدين، الزركلي، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز**، (دار العلم للملايين، ط8، 1998م)، ص490 (الهامش).

(6) القحطاني، **الأوضاع السياسية**، ص434.

ولقد اعتمدت قبيلة العوازم اقتصاديًا على تربية الماشية والإبل، ولهذه القبيلة صلات ببعض القبائل التي جاورتهم مثل بني خالد، العجمان، بني هاجر، وبني مرة، ومطير[1].

ـ العلاقة بين القبائل في الإقليم:

لم تكن العلاقة بين قبائل الإقليم مستمرة على توافق دائم ولا اختلاف دائم، بل كانت العلاقة متذبذبة تحكمها المصالح أحيانًا، فتعدّ النزاعات سمة من سمات العلاقة بين القبائل في الإقليم، وتزداد النزاعات بين القبائل في فصل الصيف لقلة المراعي والمياه وحاجة القبائل ومواشيها لذلك من أجل البقاء، ومن أمثلة ذلك النزاع الذي وقع بين قبيلتي العجمان وبني هاجر عام 1288هـ/ 1871م في موقع يسمى الرياحية، وانتهى هذه النزاع بانتصار قبيلة العجمان وقُتلت أعداد كبيرة من القبيلتين[2].

كما شَكّلت القبائل في الإقليم تحالفات كان محورها الأساسي البيئة الطبيعية التي تعيش فيها، وبفضل هذه التحالفات ذات المفاهيم السياسية، أصبح من حق قبائل الحلف أن ترعى في مناطق القبائل الداخلة فيه، وتُكوِّن تحالفًا دفاعيًا وهجوميًا ضد القبائل أو القبيلة المعتدية على إحدى القبائل المرتبطة بالحلف، ومن أمثلة هذه الأحلاف، تحالف قبائل العوازم مع قبائل العجمان، وتحالف قبائل بني خالد مع العجمان وتحالف آل مرة مع العجمان[3]، ولكن هذه التحالفات في

(1) عبدالرحمن، عبد الكريم العبيد، **قبيلة العوازم**: دراسة عن أصلها ومجتمعها وديارها، (الكويت: مكتبة الآداب، 1391م)، ص49-60-70.

(2) الظاهري، **العجمان وزعيمهم**، ص152.

(3) أبو علية، **الإصلاح الاجتماعي**، ص43-44.

الغالب ما تكون مؤقتة سرعان ما تنتهي وتعود الخلافات والنزاعات بين القبائل[1].

أما عن علاقة قبائل إقليم الأحساء بالقبائل الأخرى خارج الإقليم، فكثيرًا ما كان يحدث تمازج سكاني بين قبائل الإقليم والقبائل الأخرى في الأقاليم المجاورة كزيارات قبائل الرشايدة، والدواسر، والسهول، ومطير، وسبيع، وعتيبة، وقحطان، للتبادل التجاري أحيانًا[2].

وكعادة القبائل في عدم خضوعها للسلطة المركزية، فإنها تكون مصدر إزعاج ومشاكل متكررة، ومن أبرز مشاكلهم التعدّي على طرق القوافل التجارية على امتداد خطوط المواصلات؛ مما أدى إلى تدهور الاقتصاد كنتيجة حتمية لتلك التعديات[3]. فقد كانت القوافل تتعرّض لتعديات القبائل بمجرد خروجها من ميناء العقير في الأحساء، وغالبًا ما تنتهي تلك الهجمات بالاستيلاء على كل أموال القافلة وسرقة الحجاج، وتنسحب القبائل بعد أن تترك خلفها عددًا كبيرًا من القتلى والجرحى.

وعانت مدن الأحساء من هجمات تلك القبائل، وتعرّض السكان والحاميات للنهب والقتل، وعانوا الكثير من الخسائر في الأرواح والممتلكات[4].

وكان لهذه القبائل دور سياسي في المنطقة قبل فترة الدراسة، ومن ذلك دورها في النزاع بين ابنيّ الإمام فيصل بن تركي، حيث ساندت

---

(1) إبراهيم، التكوين السياسي والاجتماعي، ص200.

(2) الملا، تاريخ هجر، ص41؛ أبو علية، الإصلاح الاجتماعي، ص44؛ ويبدو أن الأغراض الخاصة هي التبادل التجاري بين تلك القبائل والتزود بالمؤن، وأحيانًا بالأسلحة.

(3) الأحسائي، تحفة المستفيد، ج1، ص55.

(4) جلوي، الأوضاع الأمنية، ص26_27.

ومهّدت للإمام سعود بن فيصل الدخول لمنطقة الأحساء بعد تحالفه مع قبيلة بني خالد والعجمان، وكانت قبيلة بني خالد تطمح من وراء ذلك إلى استعادة مركزها القديم في المنطقة[1].

دوافع قدوم العثمانيين إلى منطقة الأحساء وضمها عام (957هـ/1550م)

تعود علاقة العثمانيين بمنطقة الأحساء إلى عهد السلطان سليمان القانوني (1495ـ1566م) أحد أبرز سلاطين الدولة العثمانية، الذي أرسل حملة بحرية بقيادة محمد باشا إلى الخليج العربي، والذي تمكن من ضم القطيف، وبعدها الهفوف وذلك في عام 957هـ/ 1550م[2].

وكان لهذا التوجّه لإقليم الأحساء عدة أسباب:

1 ـ إن الأحساء جزء من شبة الجزيرة العربية، وامتداد طبيعي للأملاك العثمانية من جهة جنوب العراق أو من جهة بقية مناطق شبة الجزيرة العربية[3].

2 ـ الوقوف أمام الخطر البرتغالي[4]، وتأمين الطريق البحري بين

(1) إبراهيم، صالح بن عيسى، **عقد الدرر في ما وقع في نجد من الحوادث في أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر**، (الرياض: المطابع الوطنية الحديثة)، ص64؛ العثيمين، **تاريخ المملكة**، ص291.

(2) **تحفة المستفيد بتاريخ الأحساء**، ص121ـ122. نخلة، **تاريخ الأحساء**، ص147.

(3) عبد الكريم، الوهبي، **العثمانيون وشرق شبه الجزيرة العربية (إيالة الأحساء) 954ـ1082هـ/1547ـ1671م**، (الرياض: ط1، 1424هـ)، ص118.

(4) خلال القرن العاشر الهجري بدأ النفوذ البرتغالي يتواجد على سواحل الخليج العربي، وكان لتواجد البرتغاليين في منطقة الخليج عدة دوافع منها: ما كان اقتصاديًا وهي رغبتهم في احتكار تجارة الشرق بغرض سيطرتهم على سواحل شبه الجزيرة العربية، والتوغل في الخليج العربي والبحر الأحمر لمنع التجار العرب من الوصول إلى مناطق التوابل، =

الخليج العربي والبحر الأحمر، لأن الوجود البرتغالي كان يُهدّد الوجود العثماني في اليمن والبحر الأحمر[1].

3 ـ التصدّي للخطر الصفوي[2] دفع العثمانيين للخروج إلى منطقة الخليج العربي لحماية آسيا الصغرى بصفة خاصة والمنطقة العربية بصفة عامة[3].

إضافة إلى ما سبق من عوامل، فإن هناك عوامل أخرى يُشير إليها أحد الباحثين، منها أن الدولة العثمانية أدركت بأن ضمّها للأحساء سيزيد من مساحة الأراضي التي تقع تحت إدارتها، وسيمنحها قواعد ثابتة في عمق الصحراء، الأمر الذي سيعزّز من قدرتها على الاتصال والتأثير على قبائل البادية ومراقبة أوضاعها عن كثب، مما يمكنها من إحكام قبضتها الأمنية نسبيًا في منطقة جنوب العراق[4].

= وتأمين الأسواق لمنتجاتهم،كذلك الدافع الديني، وهو روح التعصب والحقد الأعمى ضد المسلمين، للمزيد عن الوجود البرتغالي في منطقة الخليج، انظر: نوال، حمزة الصيرفي، **النفوذ البرتغالي في الخليج العربي في القرن العاشر الهجري/السادس عشرالميلادي**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1403هـ/ 1983م)؛ علي، محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، (مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، 1421هـ/ 2001م)، ص195ـ196ـ197.

(1) فاضل، بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007م)، ص502ـ503.

(2) الخطر الصفوي: كان الخطر الصفوي يشكل خطرًا على أملاك الدولة العثمانية، فكانت الأحساء هي المنطقة الحدودية الفاصلة وخط الدفاع الأول عن الأملاك العثمانية لا سيما في العراق، وشبه الجزيرة العربية، كذلك فإن ضم الأحساء يجعله في مأمن من سيطرة الصفويين عليه سواء بشكل مباشر أو عن طريق الموالين، والدعاة، والنشطاء للمذهب الصفوي، ويمنعهم من العمل على إيجاد عناصر محلية موالية لهم وخاصة في ظل انهيار الزعامات السنيّة في المنطقة (الجبور ـ المغامس)، الوهبي، **العثمانيون وشرق شبه الجزيرة**، ص118.

(3) محمد، أنيس، **الدولة العثمانية والمشرق العربي**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1993م)، ص99ـ100.

(4) الوهبي، **العثمانيون وشرق شبة الجزيرة العربية**، ص118.

وبعدما أحكم العثمانيون سيطرتهم على إقليم الأحساء سنة 957هـ/ 1550م، قاموا بتقسيم الإقليم إلى لواءين رئيسيين: هما لواء الحسا، ولواء القطيف، وفي سنة 961هـ/ 1554م تقريبًا تم تشكيل إيالة الحسا كوحدة إدارية قائمة بذاتها، تتبع مباشرة السلطة المركزية في استانبول، امتدت مساحة إيالة الحسا من البصرة في الشمال إلى الربع الخالي من الجنوب.

وكان دور السلطة المركزية في إيالة الأحساء فعّالًا، ومباشرًا طوال فترة القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي تقريبًا، إلا أن الأحداث الداخلية التي شهدتها السلطة المركزية في العقدين الأولين من القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، وما واكبها من مواجهات خارجية أدت إلى إضعاف سيطرتها على معظم الإيالات العثمانية، خاصة الإيالات العربية التي شهدت فترة من الفوضى والاضطرابات، سواء من قبل القوى المحلية أو التشكيلات العسكرية، مما مكّن الإدارة المحلية في تلك الإيالات من التمتع بقدر من الصلاحيات وحرية التصرّف مقارنة بالقرن الماضي[1].

ففي الأحساء تمرّدت بعض القوى المحلية وخاصة قبائل البادية، وما أحدثته من اضطرابات أمنية، استنزفت الكثير من الموارد المالية، والقدرات العسكرية للدولة، كذلك بروز شيخ بني خالد، براك بن غرير، الذي استفاد من تلك الأوضاع المتردّية في المنطقة، واستغل الوضع بالاستيلاء على السلطة في الأحساء، وأعلن انفراده بإدارتها، وتمكّن من سدّ الفراغ الناشئ في المنطقة في ظل اضمحلال الإدارة المحلية

(1) الوهبي، العثمانيون وشرق الجزيرة، ص469_474.

العثمانية في الأحساء، وبهذا خرجت الأحساء من أيدي العثمانيين 1210هـ/ 1795م[1]، وبعد ذلك توالت على حكم المنطقة عدّة قوى سياسية كما أشارت إليها الباحثة في التمهيد.

دوافع عودة الحكم العثماني لإقليم الأحساء عام (1288هـ/ 1871م)

وفي عام 1288هـ/ 1871م عاود العثمانيّون نشاطهم، واتجهت أنظارهم صوب إقليم الأحساء لضمّه، ولا بد أن وراء عودتهم للإقليم دوافع، وقد اختلفت آراء المؤرخين في تحديد تلك الدوافع، وكان مجملها كالتالي:

1 ـ تردّي الأوضاع السياسية بعد وفاة الإمام فيصل بن تركي: فبعد وفاته عام 1282هـ/ 1865م، حدث فراغ سياسي كبير في المنطقة، نظرًا لأنه كان أقوى الزعماء المحليين في الجزيرة العربية وأوسعهم نفوذًا، أسهم في تعميق المشكلة والنزاع الذي وقع بين ابْنَيه عبد الله وسعود على الحكم، التي هزّت، إلى حد كبير، الكيان القوي الذي كان قد بناه والدهما، فبعدما تولى الإمام عبد الله الزعامة بعد أبيه، اعترض عليه أخوه سعود، ودارت معارك متقطعه عدة بينهما كانت الأحساء أحد ميادينها الرئيسة[2]، ونتيجة لذلك النزاع خرجت الأحساء من سيطرة الإمام عبد الله، وأصبحت تحت سيطرة أخيه سعود بن فيصل[3]، الأمر

(1) أحمد، مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرقي الجزيرة العربية نشاة وتطور الكويت والبحرين، ترجمة وتحقيق محمد أمين، (الحياة، ط1، 1984م)، ص60ـ61؛ نخلة، تاريخ الأحساء، ص147؛ الوهبي، العثمانييون وشبه الجزيرة، ص475ـ476.

(2) عبد العزيز، عبد الغني، أمراء وغزاة، (بيروت: دار الساقي، 1995م)، ص14ـ18.

(3) إبراهيم بن عيسى، عبد الله البسام، خزانة التواريخ النجدية، ج9، (دار العاصمة، ط1، 1419هـ)، ص129ـ130

الذي دفع بالإمام عبد الله لأن يستنجد بالدولة العثمانية عن طريق والي بغداد، وعزز هذا الاستنجاد بالعثمانيين ما أُشيع من عون الإنكليز ومؤيديهم لأخيه سعود[1]، من جانب آخر الإمام عبد الله ينظر إلى الدولة العثمانية على أنها دولة إسلامية، يُناط بها التصدّي للمطامع البريطانية الاستعمارية في دولته، كما أن الإمام عبد الله بن فيصل اتّجه إلى الدولة العثمانية لأنها هي التي منحته رتبة قائمقام، وأطلقت عليه متصرف نجد، فأصبح يرى بأنها القوة الوحيدة التي يمكنه الاستفادة من دعمها، وخاصة أن علاقاته بولاة العراق العثمانية كانت حسنة وودية منذ عهد والده الإمام فيصل بن تركي[2]. ورغم أن هذا السبب رئيسي من قبل العثمانيين لنجدة قائمقام تابع لهم، إلا أن الدولة العثمانية أدركت كذلك المؤثرات التي سوف تنتج عن هذا النزاع، ومن ذلك تخوفهم من بروز شخصية سعود بن فيصل، وهو في نظرهم شخصية عدوانية لا تدين بالولاء للعثمانيين[3].

من جانب آخر، كانت الدولة العثمانية تُدرك خطر بريطانيا، واحتمال استغلالها للأحداث بالعمل على كسب ودّ ابنَي الإمام فيصل، ومحاولة التأثير فيهما للسماح لها بالحصول على مركز عسكري وسياسي على الشواطئ السعودية، وهو الأمر الذي سبق أن رفضه والدهما من قبل[4].

(1) وثيقة عثمانية، برقم 247، بتاريخ 1871م، دارة الملك عبد العزيز.

(2) خليفة، عبد الرحمن المسعود، **موقف القوى المناوئة من الدولة السعودية الثانية 1234-1282هـ/1818-1866م**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز 1425هـ)، ص410.

(3) عبد الفتاح أبو علية، **تاريخ الدولة السعودية الثانية 1256-1309هـ/1840-1891م**، (الرياض: دار المريخ للنشر، ط6، 1421هـ/ 2001م)، ص207.

(4) المسعود، **موقف القوى المناوئة**، ص404.

ومن الناحية الاقتصادية، خافت الدولة العثمانية من أن استمرار النزاع سوف يؤدي إلى أضرار مادية ومعنوية على المنطقة، وخصوصًا أنها أدركت أهمية منطقة الأحساء اقتصاديًا، وأن استمرار الصراع سوف يحوّلها إلى منطقة صحراوية[1].

كما رأت الدولة العثمانية أن الأحساء وسيلة للتدخل لطريقهم إلى نجد التي رأوا صعوبة التقدم إليها عسكريًا[2].

2 ـ الأهمية الاقتصادية لموانئ الخليج العربي كمحطات تجارية هامة لزيادة تدفق كميات التجارة بين أوروبا والشرق، نتيجة لمرورها بمياه الخليج العربي: فرأت الدولة العثمانية بحكم إطلالتها على شمال الخليج العربي ضرورة أن تحصل على نصيبها من أرباح نقل التجارة العالمية النشطة بعد التغييرات في طرق التجارة، وأن تشارك بأسطول عثماني تجاري نشط يحصل على نصيبه، ويجد له محطات ومرافئ في سواحل الخليج العربي، وقد أدركت ما سيعود عليها من مردود اقتصادي[3].

3 ـ الوجود البريطاني على ساحل الخليج العربي: شعرت الدولة العثمانية بأن الوجود البريطاني على ساحل الخليج يهدد مصالحها في منطقة الخليج، وإضعاف نفوذها بين العرب والمسلمين، وتقليل هيبتها بينهم، ومن هنا كانت هذه الحملة العسكرية بمثابة جس نبض لرد الفعل

(1) محمد، موسى القريني، **الإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء 1288ـ1331هـ/1871ـ1913م**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، 1426هـ)، ص81.

(2) وثيقة عثمانية، برقم 204، 1288هـ/ 1872م، دارة الملك عبد العزيز.

(3) عبد الله، ناصر السبيعي، **الحملة العسكرية العثمانية على الأحساء والقطيف وقطر 1288ـ1331هـ/1871ـ1913م**، (الرياض: 1426هـ)، ص49.

الإنكليزي على التوجّه العثماني الجديد، لبسط نفوذه على الخليج العربي، وعملًا لدرء الخطر الإنكليزي عن سواحل الجزيرة العربية وجنوب العراق[1].

4 ـ كانت الدولة العثمانية في تلك الفترة تعيش مرحلة استعادة قوتها ومناطق نفوذها، وبدأت سلسلة إجراءات لتحقيق ذلك، ومنها القيام بتحديث الجيش العثماني، وزيادة عدده وتطوير أسلحته وتنظيم فِرقه على أسس حديثة[2]، ويعود تطوير الجيش وإعادة تنظيمة إلى:

ـ أولًا: سياسة السلطان عبد العزيز[3] النشطة، وعمله الدائم في رفع وتعزيز مكانة الدولة، وما فعله لتحديث أنظمتها الجديدة، فقد أثرت جميع تلك الجهود في بعث حيوية الدولة العثمانية من جديد.

ـ ثانيًا: اكتساب الجيش العثماني الخبرات العسكرية والقتالية بعد معاركه الكثيرة، منها معركته الطويلة أمام روسيا في حرب القرم[4]. ونتيجة لتطوير الجيش العثماني تمكنت الدولة العثمانية من القضاء على

(1) السبيعي، **الحملة العسكرية العثمانية**، ص48.

(2) نخلة، **الأحساء السياسي**، ص149؛ فيصل الكندري، **الحملة العثمانية على الأحساء عام 1288هـ-1871م من خلال الوثائق العثمانية**، (الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2003م)، ص28.

(3) السلطان عبد العزيز: تولى الحكم في أواخر عام 1277هـ وفي عهده تفجرت ثورة في جزيرة كريت وأخمدت عام 1283هـ، وتم فتح قناة السويس عام 1285هـ وزار أوروبا وفكر في الاستفادة من خلاف الدول الأوروبية في ما بينها. للمزيد انظر: علي، محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، (مصر: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ط1، 1421هـ/ 2002م)، ص391.

(4) حرب القرم: هي حرب قامت بين الإمبراطورية الروسية والدولة العثمانية في 4 أكتوبر 1853م، واستمرت حتى 1865م. ودخلت مصر وبريطانيا وفرنسا الحرب إلى جانب الدولة العثمانية وكانت أسبابها الأطماع الإقليمية لروسيا على حساب الدولة العثمانية، وخاصة في شبه جزيرة القرم التي كانت مسرح المعارك والمواجهات، وانتهت حرب القرم في 30 مارس 1865م بتوقيع اتفاقية باريس وهزيمة الروس: **مجلة الأهرام**، ع1276، (2009م).

بعض تحركات التمرّد في ولايات الدولة المختلفة،كما جعل الدولة تُقرِّر إعادة إخضاع المناطق التي سبق وأن ضمّتها[1].

5 ـ ساهم افتتاح قناة السويس 1869م[2] في توفير الوقت والمال، حيث كانت السفن تتوجّه إلى طريق رأس الرجاء الصالح. وبذلك تم إحياء الطريق المائي القديم والذي يمرّ عبر البلاد الإسلامية، ودبّت الحياة من جديد في البحر الأحمر كمعبر مائي يصل بين الشرق والغرب، كما سهّل ذلك على الدولة العثمانية سهولة نقل سفنها من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر فالخليج العربي بتكلفة مادية بسيطة[3]. وأصبحت للدولة العثمانية قدرة أكبر على مراقبة الأحداث السياسية والعسكرية في إقليم الأحساء[4].

6 ـ وأخيرًا، كان تعيين مدحت باشا واليًا على بغداد عام (1286هـ/ 1869م)، الذي ساهم بدوره في إقناع الباب العالي لتسيير حملة إلى الأحساء، حيث ذكر للدولة العثمانية النفع الذي سيجلبه إليهم ضم الأحساء لدولتهم من عوائد مالية، وأخرى استراتيجية في المنطقة. وكان مدحت ذا شخصية طموحة ومن المصلحين، وحرص

(1) نخلة، **تاريخ الأحساء**، ص149.

(2) قناة السويس: عندما تولى سعيد باشا الحكم في مصر عام 1854م عرضت عليه فرنسا مشروع ربط البحر المتوسط بالبحرالأحمر، فوافق سعيد وأعطى فرنسا امتياز القناة، وبدأ العمل بالمشروع في أبريل 1859م، ووفرت مصر الأرض وآلاف العمال المصريين، وأقام إسماعيل باشا في سنة 1869م احتفالًا ضخمًا بمناسبة افتتاح قناة السويس حضره ملوك ورؤساء أوروبا. للمزيد انظر: عبد الوهاب، أحمد عبد الرحمن، **تاريخ العرب الحديث 1798-1920م**، (دبي: دار القلم، ط2، 1992م)، ص178-179.

(3) فتوح، الخترش، **نشوء قطر وتطورها**، (الكويت: ذات السلاسل، ط1، 1977م)، ص53.

(4) عباس، العزاوي، **تاريخ العراق بين احتلالين، 1247-1289هـ/1831-1872م**، (بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، 1375هـ/ 1955م)، ص188؛ القحطاني، **الأوضاع السياسية**، ص79.

على استراتيجية جديدة تتمثل في إعادة توسّع الدولة العثمانية وبسط نفوذها على استعادة المناطق التي سبق انحسار النفوذ العثماني عنها؛ بسبب ظروف الحرب أو خلال الأزمات الاقتصادية. وإعادة هيبة الدولة العثمانية بعد انحسار نفوذها في البلقان. وإن التوجه شرقًا سوف يُسبّب انتعاشًا اقتصاديًا في الدولة العثمانية[1]. كما كان يعتقد أن اعتناق أغلبية سكان الخليج للمذهب السني يؤهلهم ليكونوا رعايا مطيعين للخليفة العثماني[2] ولذا أخذ مدحت باشا يفكّر بتثبيت سلطة الباب العالي بالولايات العربية، ويربط الخليج العربي وشبه جزيرة العرب بالدولة العثمانية[3].

وبعدما استعرضنا تلك الدوافع، اتضح للباحثة أن هناك توافقًا في بعض دوافع قدومهم الأول للإقليم في عهد سليمان القانوني مع دوافع قدومهم الأخيرة. توافقت هذه الدوافع في إبعاد الخطر الأوروبي عن منطقة الخليج العربي، والأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لإقليم الأحساء.

بدأ التحرّك العثماني للسيطرة على الأحساء بتحرّك الحملة العسكرية العثمانية من العراق لناحيتي القطيف والأحساء بقيادة نافذ باشا[4] في عام 1288هـ/ 1871م، وتمكنت من السيطرة على كافة المناطق التي كان

---

(1) نخلة، **تاريخ الأحساء**، ص152؛ السبيعي، **الحملة العثمانية**، ص50-51.

(2) رجب، حراز، **الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب 1909-1940م**، (جامعة الدول العربية، ط1، 1970م)، ص 164.

(3) الكندري، **الحملة العثمانية على الأحساء**، ص27.

(4) نافذ باشا: قائد الحملة العسكرية، ثم عُين متصرفًا على الأحساء وبقى فيها أقل من سنة، وفي عام 1305هـ/ 1887م عين واليًا على ولاية البصرة. وكان مشيرًا للجيش العثماني. صابان، **أعلام الجزيرة**، ص411.

يسيطر عليها الأمير سعود بن فيصل منذ فترة، ورفعت الراية العثمانية عليها[1]. وبعد ذلك طبّقت الدولة العثمانية على منطقة الأحساء التنظيمات الإدارية للولايات العثمانية الأخرى[2]، وبناء على تلك التقسيمات أصبح يطلق على إقليم الأحساء إداريًا سنجق أو لواء نجد، ويُعد تابعًا لولاية بغداد منذ إنشائه عام 1288هـ/ 1871م، وبذلك يكون السنجق أو اللواء الحادي عشر من ضمن سناجق ولاية بغداد العشرة. وقد تم تقسيم اللواء إلى عدة أقضية إدارية منها قضاء الهفوف، قضاء القطيف، قضاء المبرز، قضاء نجد، قضاء قطر[3]. وتم تعيين نافذ باشا قائد الحملة متصرفًا على الأحساء[4]، وبذلك نرى أن الحملة العسكرية العثمانية على الإقليم حققت أهدافها بالسيطرة عليه.

---

(1) زكريا، فورشون، **قطر في العهد العثماني 1871-1916م: دراسة وثائقية**، ترجمة: حازم سعيد منتصر، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 1428-2008)، ص75.

(2) التنظيمات الإدارية: بناء على نظام الولاية الصادر في 7 جمادى الآخرة 1281هـ/ 1864م والذي حددت مادته الأولى من الباب الأول إن الولاية تنقسم إلى سناجق وألوية، والألوية إلى قضاوات، والقضاوات إلى نواح، والنواحي إلى قرى، وفي نفس الوقت يتولى إدارة الولاية والٍ وإدارة السنجق متصرّف، وإدارة القضاء قائمقام، وإدارة الناحية مدير القرية مختار عمدة. للمزيد: انظر، لوريمر، **القسم الجغرافي**، ج3، ص1014.

(3) القحطاني، **الأوضاع السياسية**، 210-212.

(4) حراز، **الدولة العثمانية**، ص166؛ والذي قام بتعيين نافذ باشا متصرفًا على نجد هو مدحت باشا بعد زيارته للإقليم بعد الحملة، حتاتة، **مذكرات مدحت**، ص179.

المبحث الثاني

سياسة العثمانيين تجاه البادية في الأحساء وردّة فعل البادية عليها

سياسة الإدارة العثمانية تجاه بادية الأحساء وموقف البادية منها:

كان إقليم الأحساء عشية وصول العثمانيين يُعاني من عدة مشاكل مختلفة[1]، ومن أهمها المشاكل الأمنية التي تسببت بها قبائل البادية المقيمة في المنطقة، ويعود ذلك لعدم وجود سلطة قوية تردعها. وقد أدرك العثمانيون الهاجس الأمني لدى السكان، فسارعوا إلى التأكيد على سعيهم إلى فرض الأمن والنظام في الإقليم[2]، وأكد مدحت باشا أن الأمن في الأحساء لا يمكن أن يستتب إلا بضبط تعديات تلك القبائل[3].

(1) نتيجة للنزاع بين نجليّ الإمام فيصل بن تركي، والذي عانى منه كثير من الأهالي لما أحدثه من فوضى في الإقليم، وثيقة عثمانية، برقم 203، بتاريخ 1288هـ/ 1871م، دارة الملك عبد العزيز.

(2) وثيقة عثمانية، بتاريخ 16 جماد الأولى 1288هـ، نقلًا عن عبد الله، ناصر السبيعي، **الأمن الداخلي في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني الثاني 1288-1331هـ/1871-1913م**، (الرياض: 1420هـ)، ص19.

(3) وثيقة عثمانية، برقم 164، بتاريخ 1288هـ/ 1871م، نقلًا عن، الكندري، **الحملة العثمانية**، ص205.

وإزاء هذا الوضع الأمني المضطرب الذي تُحدثه القبائل، والذي ظلّ يواجه السلطة العثمانية منذ بداية وجودها وحتى خروجها بين عامي 1288-1331هـ/ 1871-1913م، فقد اتخذت السلطة العثمانية عدة أساليب وإجراءات أمنية من أجل فرض الأمن في المنطقة وإحكام قبضتها على الإقليم.

وقد تراوحت سياسة العثمانيين تجاه القبائل لتحقيق هذا الهدف ما بين سياسة الشدّة واللين، ففي الشدّة كانت تلجأ لاستخدام القوة العسكرية ضد القبائل أحيانًا، وتعمد إلى تعيين متصرفين اتّسموا بالشدّة والحزم، كما استخدمت سياسة الحصار الاقتصادي التي توثر على معيشة البادية، وتلمّس جميع فئات القبيلة من رجال ونساء وأطفال لإجبارها على الخضوع والطاعة، ويزداد تأثير هذا الحصار عندما تواجه القبائل موسمًا، يقل فيه سقوط الأمطار مما يؤثر على المراعي الصحراوية. كما اتخذت السلطة العثمانية سياسة التعهدات الرسمية التي تؤخذ على شيوخ القبائل بعدم القيام بأي عمل يخل بالأمن، حيث تقوم باستدعائهم بشكل رسمي إلى مقر الحكومة في الهفوف، والتنبيه عليهم بشدّة شفهيًا أو كتابة. ومن أساليب السلطة العثمانية كذلك فرض التعهدات على الأهالي من أجل مقاطعة القبائل في حال تمردها، ومن الوسائل التي استخدمتها السلطة العثمانية تجاه البادية أخذ الرهائن من شيوخ وزعماء القبائل بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والحد من المقاومة في الإقليم، وكذلك لتوحي بقدرة السلطة العثمانية على القبض على شيوخ القبائل، وفي الوقت نفسه تطلق سراحهم عندما يعلنون الطاعة، والتعاون مع السلطة العثمانية.

إلى جانب سياسة الشدّة والحزم كانت تلجأ إلى اللين، فاتخذت سياسة أكثر ليونة أحيانًا، ومن ذلك الأعطيات والمخصصات المالية

التي تعطى لشيوخ القبائل، حتى تكسب ودّهم، وبالتالي يساعد على تقليل الاضطرابات في الإقليم، كما اتبعت السلطة العثمانية سياسة المد والجزر في دفع الرواتب، فعندما يُدرك المتصرف العثماني أن دفع الرواتب، لا يحقق الهدف الذي دفعت من أجله فإنه يقوم بقطعها، في حين انتهج بعض المتصرفين سياسة أخرى تعتمد على أن الرواتب التي تُدفع للشيوخ لها دور في حفظ الأمن في المنطقة، وإلى جانب هذه الإجراءات قامت السلطة العثمانية بتعزيزات أمنية أخرى بإنشاء القواعد العسكرية وبناء المخافر والقلاع.

كانت هذه السمة العامة لسياسة السلطة العثمانية تجاه البادية، وستتضح بشكل أكبر حين نتناولها حسب تسلسها الزمني:

فكان من أوائل الإجراءات التي اتخذتها السلطة العثمانية عام 1288هـ/ 1871م تجاه القبائل المتمردة قرارها بمنع دخول العجمان وآل مرة إلى أسواق منطقة الهفوف، وعدم التعامل معهم في عملية البيع والشراء، وذلك بسبب ما قامت به من مساندة الإمام سعود بن فيصل في معركة الخويراء[1]، وقد أثّر هذا الإجراء على تلك القبائل اقتصاديًا مما اضطر شيخ القبيلة راكان بن حثلين[2] إلى أن يرضخ للسلطة العثمانية ويعلن التعاون معها مقابل فك هذا الحصار، وفعلًا تمت الموافقة على

---

(1) بعد سيطرة الدولة العثمانية على الإقليم بدأ الأمير سعود بن فيصل بتجميع قواته معتمدًا على قبيلة العجمان وآل مرة في جنوب مدينة الهفوف، والتي بلغت سبعة آلاف مقاتل، في حين أعدت الدولة العثمانية قوة عسكرية بقيادة اللواء حمدي باشا، ودارت بين القوتين معركة في عام 1288هـ/ 1871م سميت بمعركة الخويراء انتهت بهزيمة الإمام سعود بن فيصل وأتباعه. للمزيد انظر: الأحسائي، **تحفة المستفيد**، ج1، ص172.

(2) راكان بن حثلين: هو راكان بن فلاح بن مانع بن حثلين وكنيته أبو فلاح، كان يتّسم بالدهاء والشجاعة وكان شاعرًا توفي عام 1310هـ. للمزيد انظر: الظاهري، **العجمان وزعيمهم راكان بن حثلين**؛ صابان، **أعلام الجزيرة**، ص116،117،118.

ذلك من قبل المتصرّف نافذ باشا بشرط دفع تعويضات للسلطة العثمانية تأديبًا لهم[1].

كذلك قام شيخ قبيلة آل مرة فيصل المرضف بطلب الأمان والسماح لقبيلته بالتجارة في المنطقة فتمت الموافقة على طلبه[2].

ومن هنا نلاحظ أن القبائل أدركت قوة العثمانيين وضعف آل سعود مما جعل هذه القبائل تغيّر سياستها وتحاول التقرّب من العثمانيين.

لكن بعدما زادت الشكوك بين العثمانيين والعجمان، وأدركت السلطة العثمانية قوة العجمان في الإقليم، وخاصة بعد انتصارهم على بني هاجر عام 1288هـ/ 1871م وما أحدثته من فوضى واضطراب في الإقليم، قررت بعدها السلطة العثمانية أن تتخذ سياسة حازمة أخرى، فلجأت إلى سياسة الرهائن وذلك بالقبض على زعيم العجمان راكان ابن حثلين، ونفيه إلى بغداد ثم إلى نيش.

وقد أثار هذا الإجراء غضبًا واستنكارًا شعبيين لدى كثير من قبائل المنطقة التي بدأت بتغيير سياستها خصوصًا أن هناك قبائل أعلنت الولاء للعثمانيين أثناء قدوم الحملة العسكرية للإقليم، لكن أَسر راكان بن حثلين دفع بكثير من شيوخ القبائل إلى الانضمام إلى معسكر سعود بن فيصل وزاد من حماسهم وتصميمهم على مقاتلة العثمانيين[3].

(1) نخلة، الأحساء السياسي، ص189.

(2) القحطاني، الأوضاع السياسة، ص110

(3) عبد الله، ناصر السبيعي، التصدي السعودي للحكم العثماني للأحساء والقطيف 1288-1331هـ/1871-1913م، (الرياض: ط1، 1420هـ/ 1999م)، ص55-60.

ويبدو أن الدافع وراء موقف القبائل هو تأثير شخصية راكان بن حثلين عليها أو أنها خشيت أن ينالها ما ناله من العثمانيين.

وفي عام 1288هـ/ 1871م قام مدحت باشا بزيارة للمنطقة[1]، واتخذ عدّة إجراءات أمنية منها: إنشاء العديد من القلاع في أماكن متفرقة من نجد والقطيف والأحساء لحمايتها من هجمات القبائل، وكذلك إنشاء مخافر في ميناء العقير وفي قلعة بريمان وفي قرية جفر، كما قام بوضع قوة عسكرية في أماكن متعددة في الأحساء، وقد مكّنت هذه الإجراءات السلطة العثمانية من ردع قبيلة العجمان وآل مرة عدة مرّات، مما أدى إلى استتباب الأمن في الطريق مؤقتًا[2]. وفي استمالة القبائل قرر مدحت باشا أن يستثني القبائل من دفع الضرائب في ما عدا ضريبة العشور[3]، إلا أن الموظفين العثمانيين، في ما بعد، تجاوزوا تعليمات مدحت باشا وتمادوا في تعسفهم مما أدى إلى ثورات متعددة قامت بها قبائل الإقليم[4].

توطين قبائل الأحساء:

كانت السلطة العثمانية تدرك أنه لا بد من اتخاذ إجراءات لتحقيق نتائج أفضل للسيطرة على قبائل المنطقة، ففكرت أن ذلك لا يتم إلا

---

(1) بعد سيطرة القوات العثمانية على الإقليم أرسل نافذ باشا المتصرف العثماني للإقليم رسالة إلى مدحت باشا في شعبان 1288هـ/ 1871م، مضمونها يطلب منه القيام بزيارة الإقليم للاطلاع على الأوضاع بنفسه، القحطاني، **الأوضاع السياسية**، ص103.

(2) الكندري، **الحملة العثمانية على الأحساء**، ص64-65.

(3) العشور: وهي ما يؤخذ من أموال التجارة سواء كان المأخوذ عشرًا لغويًا أو نصفه أو ربعه أو ما تأخذه الدولة ممن يجتاز بلده إلى غيره من التجار، فؤاد، أبو غيث، «نبذه موجزة عن الضرائب والتسميات المشابهه لها»، **موقع صيد الفوائد**.

(4) نخلة، **الأحساء السياسي**، ص199.

من خلال توطين هذه القبائل وإغرائها بالاستقرار لتحقيق الأمن، وقد أوضح هذه السياسة مدحت باشا في تقريره الذي ذكر فيه بأنه ينبغي إلزام بني هاجر بالاستقرار في المنطقة الممتدة ما بين الدمام وميناء العقير التي تسمى بساحل الظهران لكونها منطقة عامرة بالمزارع والبساتين وأشجار النخيل[1].

وفي عام 1288هـ/ 1871م قام نافذ باشا بمحاولات لتوطين أقوى قبائل المنطقة، وهما قبيلتا العجمان وآل مرة بالقوة، فحدّد لهم أماكن يستقرون فيها، فوافقوا عليها موافقة ظاهرية خوفًا من بطش العثمانيين الذين سبق واستخدموا معهم القوة[2].

وفي عام 1289هـ/ 1872م أرسلت السلطة العثمانية إلى قائمقام القطيف علي بك بأن يقنع قبائل المنطقة بالاستيطان، وترك حياة البداوة والترحال، وحاولت أن تُقنع (العماير) إحدى بطون قبيلة بني خالد بذلك، وقد عرض عليهم علي بك الاستيطان في المسلمية حيث تتوفر عيون الماء الجيدة، وأراضيها صالحة للزراعة، إلا أن هذه القبيلة لم تستجب لهذا الإجراء محتجة بأنهم اعتادوا حياة الترحل، كما كان آبائهم وأجدادهم يفعلون، ولا يستطيعون التخلّي عن عاداتهم، فاضطرت السلطة العثمانية إلى إجبارهم على الاستيطان، وهددتهم بأنه إذا لم يُنفذوا الأوامر فسيتم مصادرة نخيلهم، فاضطر شيوخ العماير إلى الكتابة لمتصرف الأحساء محمد باشا[3]، يلتمسون منه أن يُتركوا وشأنهم في

---

(1) القريني، الإدارة العثمانية، ص193.

(2) وثيقة عثمانية، برقم 203، بتاريخ 1288هـ/ 1871م، دارة الملك عبد العزيز.

(3) محمد باشا: خلف الفريق محمد نافذ باشا وهو الذي أقنع حكومته بالتراجع عن مساعيها للتفاوض مع آل سعود لإعادة حكم البلاد إليهم، فقد قلّل من شأن مقاومتهم للحكم =

تقرير أسلوب حياتهم، إلا إن المتصرف لم يستجب لمطالبهم، وأصرّ عليهم أن يستوطنوا، ورغم ذلك رفض أفراد القبيلة فكرة الاستيطان فقامت السلطة العثمانية بالاستيلاء على أراضي هذه القبيلة وباعتها لأهل القطيف. أدى هذا التصرف إلى وقوع أزمة كبيرة في المنطقة، فقدم وفد من شيوخ العماير إلى الهفوف في شهر جمادى الأولى 1296هـ/ 1879م لمقابلة المتصرف محمد باشا، وعرضوا رغبتهم في استعادة أملاكهم في القطيف، إلا أن محاولاتهم لم تُسفر عن نتيجة تُذكر[1].

ولم تكن سياسة توطين البادية ناجحة في بداية الأمر مما حدا بالسلطة العثمانية لأن تجمّدها، فلم تُعرف بعدها محاولات توطين أخرى إلا بعدما عاود العثمانيون تشجيع بني خالد في عام 1321هـ/ 1903م على الاستيطان في أم الساهك في منطقة القطيف[2].

ويتضح من سياسة التوطين السابقة أنها ركّزت بقوة وبجدية على قبيلة بني خالد، وربما السبب في ذلك لأنها لمست بأنهم أَميَل للتحضّر من قبائل المنطقة، كذلك أن قوة هذه القبيلة أقل حدّة من القبائل الأخرى.

عمومًا، اتضح أن سياسة توطين البادية لم تحقق ما كانت ترجوه السلطة العثمانية، والدليل هو استمرار تعدّيات القبائل وتوقف محاولات العثمانيين عن التوطين.

وفي عام 1289هـ/ 1872م، فترة متصرفية محمد باشا، أعادت

= العثماني، كما أن محمد باشا هو الذي بيّن للحكومة بأن مصاريف حملة الاستيلاء على القطيف والأحساء كانت باهظة جدًا حتى يظن بعضهم أنها أحد أسباب عزل أحمد مدحت باشا من ولاية بغداد، للمزيد انظر: السبيعي، **الحكم والإدارة**، ص64.

(1) السبيعي، **الأمن الداخلي**، ص150،151،152.

(2) السبيعي، **الأمن الداخلي**، ص150.

السلطة العثمانية سياسة الحصار الاقتصادي تجاه القبائل المتمردة مع وضع شروط أكثر تشددًا، فرفضت دخولهم الأحساء، وتَزَوُّدهم بالمؤن الغذائية والمواد الضرورية منها، إلا بشرط أن يبقى شيخ كل قبيلة رهينة كضمان على حسن النيّة، وعدم قصد التخريب، وكان هذا الشرط صعبًا على القبائل ويعتبر تحديًا أو إهانة لها بوضع مشايخهم رهائن لدى السلطة العثمانية، كما أعلنت أنها سوف تسجن ستة أشهر كل من يعتدي على بساتين القطيف والأحساء في محاولة منها لردع نهب رجال القبائل، غير أن هذه التدابير المتشددة لم يصاحبها تنفيذ فعليّ لها، ولذا لم تأتِ بنتيجة خصوصًا في بداية الوجود العثماني في المنطقة، واختبار كل من السلطة العثمانية والقبائل لقوتها وقوة الطرف الآخر، وعندما أدركت القبائل عدم الجدّية في تنفيذ ما أقرّته من شروط، استمرت في حركات التمرّد، كما حاولت أن تثبّت وجودها على الساحة، فقام رجال من قبيلة بني هاجر في العام نفسه بمهاجمة جهات الكويت، وأخذوا إبلًا لشيخ الكويت عبد الله الصباح، وأخيه مبارك الصباح في تحدٍ واضح للسلطة العثمانية التي كانت تعتبر آل صباح من أقوى أعوانها آنذاك في المنطقة، نظرًا لتمكين العثمانيين من الاستيلاء على الأحساء، وقد سارع عبد الله الصباح بالاحتجاج ضد تلك العملية لدى قائممقام القطيف علي بك إلا أنه فوجئ بإجابة القائممقام بأنه لا سلطة له على القبائل القاطنين في نواحي القطيف[1]. ويُعدّ هذا الموقف مؤشرًا على بداية ضعف قبضة السلطة العثمانية على المنطقة وعلى قبائلها.

يتضح لنا مما سبق أن إعادة سياسة الحصار الاقتصادي للمرة الثانية

---

(1) السبيعي، الأمن الداخلي، ص66_67.

لم تلقَ نجاحًا، ربما بسبب تراجع حماس السلطة العثمانية تجاه إقليم الأحساء، بعد عزل مدحت باشا من ولاية بغداد عام 1290هـ/ 1873م[1]، والذي كان له الدور الكبير لتوجّه العثمانيين صوب الإقليم.

وفي عام 1291هـ/ 1874م انتهجت السلطة العثمانية أسلوبًا سلميًا لإرضاء زعماء القبائل، وهو تقديم رواتب ومخصصات مالية شهرية لشيوخ القبائل[2]، ومؤن كالتمور وغيرها، حيث أصبح شيوخ العجمان وهم الشيخ حزام، والشيخ منصور بن منيخر، والشيخ مكراد يتقاضون رواتب شهرية قدرها (400) قرش، (300) قرش، (150) قرشًا على التوالي، أما شيوخ آل مرة، وهم الشيخ عبد الرحمن بن نقيدان، والشيخ جابر المرضف، والشيخ محمد بن شريم، فكان يتقاضى كل واحد منهم (300) قرش شهريًا[3].

ويلاحظ تفاوت هذه المخصصات، وربما يعود السبب في ذلك إلى تفاوت مراكز هؤلاء الشيوخ في قبائلهم وقوة نفوذهم. ولجأت السلطة العثمانية إلى هذه السياسة بعدما سحبت كثيرًا من قواتها النظامية العسكرية في هذا العام بسبب الأجواء غير المناسبة للجند[4].

ويبدو أن هذه السياسة لقيت نجاحًا، ومكّنت السلطة العثمانية من

---

(1) صابان، أعلام الجزيرة، ص52.

(2) لم تكن هذه السياسة مستحدثة على قبائل الأحساء، بل سبق وأن قامت بتطبيقها مع قبائل الحجاز التي تعترض قوافل الحج من أجل استمالة القبائل إلى جانبها، سهيل، صابان «مخصصات بعض شيوخ القبائل في منطقة المدينة المنورة في وثيقة عثمانية»، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ع13، (1426هـ/ 2005م).

(3) القريني، الإدارة العثمانية، ص196.

(4) وثيقة عثمانية، برقم 208، بتاريخ 1291هـ/ 1874م، نقلًا عن سهيل، صابان، وثائق الأحساء في الأرشيف العثماني 1288-1331هـ/1871-1913م، (الأحساء: نادي الأحساء الأدبي، 1430هـ/ 2009م)، ص57.

استمالتهم وكسبهم بجانبها، فمن مؤشرات هذا النجاح استمالة منصور ابن منيخر أحد شيوخ العجمان البارزين حيث استعانت بهم لتأديب القبائل المتمردة الأخرى في المنطقة كقبيلة بني هاجر عندما أغارت على قبيلة الدواسر وبني خالد، وتمكنت من إعادة ما سلبته قبيلة بني هاجر إلى أصحابها[1].

وفي عام 1296هـ/ 1879م هاجم العماير من قبيلة بني خالد منطقة القطيف، وقامت ببعض عمليات السلب والنهب، وربما كان ذلك الهجوم بسبب مصادرة السلطة العثمانية لممتلكاتهم، وبيعها لأهل القطيف في هذا العام، إلا أن السلطة العثمانية اتخذت إجراءات من أجل تأديبهم فقامت بتعيين سعيد باشا متصرفًا على الأحساء، وأطلقت عليه لقب باشا لتزيد من هيبته وتأثيره في نفوس السكان وخصوصًا رجال القبائل[2]. وقد قام سعيد بعدة إجراءات في هذا الإطار، فقام بأخذ عدد من شيوخ العماير من بني خالد كرهائن[3]، كما قام سعيد باشا بإعداد قوة عسكرية بحرية، وهاجم بعض حصون بني خالد البحرية مثل حصن قصر آل صبيح[4]، والهدف من ذلك تأديبهم والحدّ من اعتداءاتهم ونشر الأمن حول قرى القطيف[5].

---

(1) السبيعي، **الأوضاع الأمنية**، ص65.

(2) السبيعي، **الحكم والإدارة**، ص68.

(3) عبد الغني، **أمراء وغزاة**، ص116.

(4) كان بنو خالد على علاقة سيئة بمطير وآل مرة، وكان الهدف من تأسيس قرية قصر الصبيح هو تسهيل مواصلة الاعتداءات ضد هاتين القبيلتين، عارف، مرضي الفتح، **الإيجاز في تاريخ البصرة والأحساء ونجد والحجاز 1-1385هـ/622-1965م**، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 2009م).

(5) القحطاني، **الأوضاع السياسية**، ص180.

ويبدو أن إجراءات سعيد باشا حققت أهدافها حيث حملت العماير على الهدوء[1]. وبالفعل أعلن بنو خالد الطاعة والخضوع للسلطة العثمانية، والتعهد بعدم القيام بأي أعمال عدائية. ولقد نجحت سياسة سعيد باشا في استتباب الأمن وذاع صيته، ولقد كان رجلًا إداريًا كفؤًا حاز على ثقة السكان، وبالرغم من ذلك لم تطل فترة بقاء سعيد باشا في المنطقة بسبب حدوث خلاف بينه وبين محاسب اللواء محمود سيرت، ثم إبعاده عن منصب متصرفية اللواء[2].

استمرت السياسة الحازمة للعثمانيين لضبط المنطقة، فأُرسلت عام 1297هـ/ 1879م، قوة بريّة عثمانية من أجل القبض على المتمردين ونشر الأمن والاستقرار في الإقليم، وفي الوقت نفسه أُرسلت سفينتين حربيتين لمراقبة سواحل الإقليم أمنيًا، والحد من عمليات تمرّد القبائل[3].

ويبدو أن الذي حفّز السلطة العثمانية بأن تشدّد رقابتها على تعديات القبائل في الإقليم، هو تدخل بريطانيا عام 1296هـ/ 1878م عندما قامت بإرسال سفينة حربية لتراقب السواحل ما بين البحرين وإقليم الأحساء، واستطاعت السفينة الحربية البريطانية القبض على أربعة قوارب تابعة لقبيلة بني هاجر في جنوب القطيف، ولقد سلّمت جميع هذه القوارب إلى قائمقام القطيف، ولكن والي البصرة عبد الله باشا اعترض على تعديات السفن البريطانية وهجومها على القوارب في المياه الإقليمية للدولة العثمانية، وأعلن أن السلطة العثمانية قادرة

(1) لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ج3، ص1477؛ عبد الغني، أمراء وغزاة، ص116.

(2) السبيعي، الحكم والإدارة، ص69.

(3) لوريمر، القسم التاريخي، ج3، ص1465.

على السيطرة على الوضع الأمني على سواحل إقليم الأحساء[1]. ولا شك في أن تدخلات بريطانيا المباشرة على سواحل الإقليم أدت إلى تخوّف السلطة العثمانية من تمادي بريطانيا في الإقليم، مما جعلها تشدّد رقابتها وحرصها على ضبط تعديات القبائل واستتباب الأوضاع الأمنية[2].

وفي عام 1297هـ/ 1879م عزلت السلطة العثمانية سعيد باشا وعيّنت عبد الغني باشا الذي اتسم بالضعف كما وصفته التقارير البريطانية بأنه ضعيف الإدراك[3]، فاستغلت قبيلة العجمان في هذا العام ضعف هذا المتصرف، وعادت إلى التمرد، فخططت لمهاجمة الإدارة العثمانية في الإقليم، ورتّبت أمورها للإغارة على مراكزهم ولكن العثمانيين كانوا قد علموا بخطط العجمان واستعدوا لها، وعندما بدأ العجمان عملياتهم تصدّت لهم قوات العثمانيين وكبدتهم خسائر فادحة.

وبعد تلك الأحداث التي تعرضت لها الإدارة العثمانية المتمثلة بجرأة القبائل في التعدي على الإدارة العثمانية، اتخذت السلطة العثمانية الإجراءات التالية:

1 ـ أعادت السلطة العثمانية سياسة الرهائن حيث قامت بأسر اثنين

اثنين من شيوخهم، حتى أنهم نزحوا من أماكنهم القريبة من الأحساء خوفًا من الملاحقة، واستعدادًا للأخذ بثأرهم[1].

2 ـ أُعفي المتصرف العثماني من منصبه الذي اعتبر مسؤولًا بسبب تقصيره في هذه الحادثة[2].

3 ـ قررت السلطة العثمانية إعادة محمد سعيد باشا متصرفًا على الأحساء الذي حاول تهدئة العجمان واستدراجهم للعودة إلى الأحساء، لكنهم شكّكوا في نوايا المتصرف المعروف لديهم، أثناء الفترة الأولى، بالشدة والحزم، فظلوا فترة من الزمن مصرّين على رفض دعوته بالعودة[3].

ونتيجة لاستمرار تعديات القبائل على السواحل، طالبت الحكومة البريطانية في عام 1299هـ/ 1881م بالسماح لها رسميًا بقمع المقاومين من القبائل على ساحل إقليم الأحساء، فوافقت السلطة العثمانية بشرط أن تسلم السفن المضبوطة إلى السلطات العثمانية في الإقليم، وكان هذا الإجراء دليلًا على ضعف السلطة العثمانية عسكريًا في الإقليم، وعجزها عن السيطرة على الأمن الداخلي، وكان لهذا التدخل البريطاني أثره، حيث أدركت القبائل ضعف السلطة العثمانية، وأغراها هذا بأن تتمادى في أعمال المقاومة، وإثارة الاضطرابات في الإقليم[4].

تفاقم أثر القبائل في الإقليم، ففي عام 1301هـ/ 1883م في عهد

(1) السبيعي، الأمن الداخلي، ص69ـ70.

(2) لوريمر، القسم التاريخي، ص1485ـ1486؛ تاريخ الأحساء السياسي، ص202؛ السبيعي، الحكم والإدارة، ص69

المتصرّف محمد سعيد باشا، عندما حدث اضطراب أمنيّ حينما قام أحد الأشخاص بسرقة بيت من بيوت العسكر العثمانيين في المنطقة، والتجأ السارق إلى عشيرة العجمان تحت حماية محسن بن رزينة، فأرادت السلطات العثمانية القبض على السارق وجلبه، إلا أن المتمردين ثاروا على السلطة العثمانية وقتلوا شخصًا من العسكر وجرحوا اثنين، فقررت هنا السلطة العثمانية تأديبهم، ونصحوهم أولًا بأن يسلموا المطلوبين إلا إنهم رفضوا الانصياع، وهجموا على العسكر العثمانيين، وتجرأوا في استخدام السلاح مما دفع العثمانيين إلى إحراق مساكن العجمان وآل مرة[1]. وبعدها اشتكى كل من عبد الرحمن النقيدان أحد شيوخ قبيلة آل مرة، وشلاش بن حجرف أحد شيوخ قبيلة العجمان إلى الباب العالي الذي قام بالتحقيقات حول هذه الحادثة، والتي برّر فيها محمد سعيد باشا أن واقعة الهجوم قد حصلت بسبب الجرأة في استخدام السلاح في مواجهات السلطات العثمانية، وإظهار الشقاوة والتمرد[2].

وفي عام 1304هـ/ 1887م هاجمت قبيلة بني هاجر قاربًا بحرينيًا بالقرب من سواحل القطيف، وهجموا كذلك على قارب صيد كُويتي أثناء خروجه من ميناء رأس تنورة، وسلبوا منه بضائع متنوعة، كما قامت بعض القبائل بالهجوم على قارب بحريني عندما كان راسيًا في ميناء القطيف وسلبوا منه الكثير، كما تعرّض قارب صيد كويتي آخر خارج من ميناء دارين لهجوم من بعض القبائل، وهاجمت قبيلة بني هاجر

وهاجم بنو هاجر كذلك قاربًا لتاجر من سكان جزيرة تاروت على ساحل الإقليم، وسفينتين إحداهما كويتيه والأخرى بحرينية بالقرب من ميناء العقير، وسلبوا منهما الكثير من البضائع الثمينة[1].

والواقع أن كثرة الاضطرابات في هذا العام، واستمرارها إلى العام الذي يليه على سواحل الإقليم من دون رادع أو اتخاذ أي إجراء من قبل السلطات العثمانية، يُعتبر انعكاسًا طبيعيًا لقوة قبيلة بني هاجر التي كان لها الدور الأكبر في زعزعة أمن السواحل وضعف السلطة العثمانية. ومع استمرار تلك التعديات وزيادة تدهور الأوضاع الأمنية، ازداد قلق السلطة العثمانية التي تدارست الوضع في المنطقة، وقامت بالإجراءات التالية:

1 ـ صدر أمر السلطان العثماني في عام 1306هـ بسرعة اتخاذ تدابير عسكرية لمواجهة تدهور الأمن في الأحساء[2].

2 ـ زار والي البصرة محمد نافذ باشا الإقليم بهدف الاطلاع على الأوضاع الأمنية السائدة في الإقليم عن قرب، واتخاذ الإجراءات الإدارية والعسكرية المطلوبة للقضاء على تمرّد القبائل والحد من زيادة قوتها في الإقليم[3].

3 ـ أخذت السلطة العثمانية تعهدًا على محمد الفيحاني من قرية

4 ـ قامت السلطة العثمانية بإنشاء فرقة عسكرية صغيرة في ميناء رأس تنورة في عام 1307هـ/ 1889م لمراقبة السواحل للحد من عمليات القرصنة[1].

لم تكن هذه الإجراءات الأمنية التي قامت بها السلطة العثمانية كافية للحد من تعديات القبائل وتمردهم، فلجأت السلطة العثمانية إلى اختيار رجل عسكري ليحد من تلك التعديات، فاختارت الفريق عاكف باشا 1308هـ/ 1889م[2] الذي كان قد قضى مدة طويلة في الخدمة العسكرية ليكون متصرفًا على الأحساء[3].

سياسة عاكف باشا تجاه القبائل:

عند وصول عاكف باشا للمنطقة قام بعدة إجراءات لمحاولة استتباب الأمن والحد من تعديات القبائل، ومن أبرزها:

1 ـ إنشاء فرقة عسكرية هجانة[4] تحل محل الشرطة العادية التي أثبتت عجزها أمام تحدي القبائل في مرافقة القوافل التجارية[5].

2 ـ لجأ عاكف باشا إلى سياسة أخذ الرهائن حينما استدعى الشيخ حزام الحثلين من مشايخ قبيلة العجمان، وأخذ منه ابنه وحفيده ليكونا

(1) لوريمر، القسم التاريخي، ج3، ص1485.

(2) عاكف باشا: متصرف عمل متصرفًا على الأحساء في عامي 1306ـ1307هـ/ 1887ـ1888م، تم تعيينه متصرف لواء لما يتمتع به من دراية عسكرية فاستتب الأمن في عهده وقام بخدمات جليلة، ويُعدّ من أنشط ...

رهينة عند الحكومة، وذلك من أجل إلقاء القبض على محسن بن رزينة العجمي الذي أحدث اضطرابات أمنية عديدة في المنطقة، والذي استصعب على السلطة العثمانية القبض عليه[1].

3 ـ أوقف عاكف باشا الإعانات المقدمة للقبائل من قبل الإدارة العثمانية كتأديب لهم[2].

4 ـ اهتم المتصرّف كذلك بالعمل على ترميم القلاع العسكرية مثل قلعة بريمان على الطريق التجاري بين الهفوف والعقير، حيث وضع فيها خمسين حارسًا لحماية القوافل التجارية أثناء مرورها[3].

5 ـ أقام الحاميات في رأس تنورة والبدع ووضع فيها رجالًا لمراقبة السواحل وضبطها، كما جهد عاكف باشا في مد أسلاك البرق بين القطيف وبعض المناطق الأخرى[4].

أدت هذه الإجراءات التي قام بها عاكف باشا إلى إعادة الأمن للمنطقة، واستمر عبور القوافل بين الهفوف والعقير بأمان[5]. وتقدم له أعيان الأحساء بالشكر على توفير الأمن الذي ساد المنطقة[6].

لم يطل مكوث عاكف باشا في الأحساء، فغادرها بسبب مرضه

1308هـ/ 1891م، حدث تدهور في الأوضاع الأمنية حيث تعرضت قوافل التجارة، لأكثر من مرة خلال بضعة أشهر، للنهب والسلب واختطاف الأشخاص، وفقد التجار أموالًا ضخمة وتوقفوا على إثرها عن أعمالهم حتى أوشك بعضهم على الإفلاس، وأرسل هؤلاء التجار بشكوى إلى الباب العالي، وقد أشاروا إلى تحميل السلطة العثمانية وموظفيها في الإقليم ما حدث، لأنهم لم ينفذوا ما خُصص لإرضاء زعماء القبائل من معاشات وأعطيات، كما أنها لم تتخذ أي تدابير تأديبية تجاه القبائل بتلك الأعمال، مما جعل القبائل لا تخشى السلطات العثمانية في الأحساء، ولا تكترث بها، وقد اقترح التجار أصحاب الشكوى على السلطة العثمانية أن تدفع الرواتب والأعطيات الشهرية لزعماء القبائل ورجالها، كما كان يجري قبل تلك الأحداث بمدة، كما أشاروا عليهم بالاستعانة بقوة مسلحة خصوصًا من أهل نجد والمعروفين بالعقيل[1]، الذين أصبح لهم صيت وشهرة في كثير من الولايات العربية في داخل الجزيرة العربية وخارجها في حفظ الأمن والتصدي للقوى القبلية والعشائرية التي تخرج على السلطة العثمانية. وعلى كل حال فإن التجار الموقعين هدّدوا بالهجرة من الأحساء والاتجاه خارجها، إذا لم تُتخذ تدابير حازمة تحفظ الأمن في الأحساء[2].

(1) عساكر العقيل: نوع من المجندين من أهالي المنطقة العاملين في المدينة المنورة بشكل خاص، كانوا يقومون بتوفير الأمن للمنطقة، والقيام بالحملة على القبائل المعارضة لتنفيذ قرارات الحكومة أو الإخلال بالأمن، صابان، حاشية بحث، «مخصصات بعض شيوخ القبائل في منطقة [illegible]

محمد سعيد باشا، أبو البنات، وسياسته الأمنية في الإقليم:

تجاوبت السلطة العثمانية مع طلبات الأهالي وعيّنت محمد سعيد باشا أبو البنات متصرفًا على الأحساء عام 1308هـ/ 1891م[1]. وكانت سياسته في الإقليم كما يلي:

1 ـ لجأ إلى سياسة سلمية لاحتواء القبائل وذلك باستمالة رجالهم، فأعاد رواتب شيوخهم ومكافآتهم التي قطعت في عهد سلفه عاكف باشا، إيمانًا منه بدور القبائل في حفظ الأمن في المنطقة لكي تسود روح التصالح علاقاته مع القبائل.

2 ـ سار سعيد باشا على سياسة وفاق، وتهادن وعمل على التحقق من إجراء العدل وتنظيم الإدارة وتدعيمها بالمدنيين والعسكريين من أجل استتباب الأمن، وانطلاقًا من هذه السياسة فقد عيّن موظفين جُددًا في إدارة القطيف والعقير.

وبذلك أمنت السواحل في المنطقة الخاضعة للسيادة العثمانية، إلا من بعض تجاوزات من بني هاجر قرب القطيف، أما الطريق الذي يربط بين العقير والأحساء، فقد أصبحت آمنة تمامًا في عهد هذا المتصرف[2].

لم تستمر فترة استتباب الأمن طويلًا فقد عاودت القبائل تمردها، ففي عام 1309هـ/ 1892م أعاد التجار الشكوى من افتقار الأمن في المنطقة،

وبني هاجر وآل مرة هجومًا على قافلة متوجهة إلى العقير من الأحساء كان يرافقها 25 جنديًا عثمانيًا، فاستولى هؤلاء من تجار القافلة على مبلغ خمسين ألف روبية نقدًا، كما تمكنوا من السطو على أربعين من الحجاج كانوا في صحبة تلك القافلة، وفرّ أولئك بعدما خلّفوا وراءهم 15 قتيلًا و10 جرحى، ووصلت القوات العثمانية إلى المنطقة، وقامت بشن غارات على مواطن تلك القبائل ولكنها لم تظفر بطائل[1].

بعدها رأت السلطة العثمانية ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة، والتصدّي للهجمات التي تقوم بها تلك القبائل على نواحي العقير والقطيف، فرأت ضرورة إرسال سفينتين حربيتين إلى السواحل، وإضافة فرقة من الجنود السلطانية إلى القوة الموجودة في الأقليم، كما قامت بالتنكيل بالمتمردين من القبائل وإعادة المسروقات والإسراع في مدّ خطوط البرق إلى الأماكن اللازمة، وإجراء الاتصالات لتأسيس معسكر في جزيرة دارين. وأخيرا أمرت والي البصرة بضرورة ذهابه إلى الأحساء لتفقد الأوضاع بنفسه[2].

وكان والي البصرة آنذاك حافظ محمد، الذي زار المنطقة للاطلاع على الاضطرابات الأمنية عن قرب، واستخدام القوة العسكرية ضد القبائل المثيرين للاضطرابات الأمنية، وفعلًا شكّل قوة عسكرية بلغت كتيبة واحدة من الجيش النظامي، وقوة من رجال الشرطة بقيادة الرائد يوسف أفندي، وتحركت القوة العسكرية نحو مناطق قبيلة بني هاجر

والاستيلاء على خمسمائة جمل تم بيعها، ووزعت أثمانها على أصحاب القوافل التجارية المنهوبة من قبل قبيلة بني هاجر[1]. كما اتخذ سياسة جديدة من أجل الحدّ من تعديات القبائل على القوافل، فاختار عددًا من الأشخاص من بين تلك القبائل لقيادة القوافل التجارية وحراستها، كما أخذ التعهد من أهل الهفوف وبعض قرى الأحساء كالطرفي والجشة على ألا يتعاونوا مع القبائل أو يتّصلوا بهم[2].

ولم تكن الاضطرابات في هذا العام مقتصرة على إقليم الأحساء فقط، ولا على سواحله، بل تعدّت الإقليم، وذلك عندما حدثت اشتباكات بين قبيلة بني هاجر بقيادة زعيمهم سالم بن شافي مع شيخ البحرين عيسى، ونتج عنها حرق الشيخ عيسى لسفينة سالم بن شافي؛ فقرر هذا الأخير أن يجمع عشيرته من بني هاجر للانتقام، وكان أفراد العشيرة مسلحين بالبنادق المارتيني، وتجمعوا في المنطقة المسماة مفرزة القريبة من العقير، وذلك لنهب أيّة سفينة تمرّ من البحرين أو إليها، وعندما علمت السلطة العثمانية بتلك الأحداث سارعت إلى إرسال فرقة من الخيّالة وفرقتين من قوات الأمن إلى العقير للتصدي لشيخ بني هاجر، وإبعاده عن ميناء العقير وحماية السفن البحرينية وعدم تعرض أهالي البحرين أو سفنهم للضرر، وحرصت أن يحسم الموقف بهدوء، والمحافظة على الأمن[3].

ويتضح لنا من خلال الإجراء الذي قامت به السلطة العثمانية، أنها حاولت أن تحسم الموقف لأنها خشيت من تهوّر قبيلة بني هاجر وما سوف تحدثة من أضرار لأهالي البحرين، وخصوصًا لأنها مسلحة،

وربما سوف يؤثر ذلك على سياستها وسمعتها في المنطقة في ظل وجود بريطانيا في المنطقة.

وفي عهد المتصرف إبراهيم فوزي 1311هـ/ 1894م، استحدث سياسة جديدة للحد من تهريب الأسلحة لرجال القبائل، وحماية القوافل التجارية فقام بتسيير دوريات أمنية ليلية خارج أسوار المدن[1]. إلا أنه ارتكب سياسة خاطئة في تعامله مع القبائل في اللواء، وذلك حينما زاد في مطالبته لهم بدفع الرسوم وضرائب فوق طاقتهم، مما دفع قبيلة العجمان لأن تتذرع بعدم قدرتها على الوفاء بما يطلبه منها، إلا إذا ساعدها في استعادة ما نهبته منها قبيلة مطير، فما كان منه إلا الموافقة، مما أدخله مباشرة في دوامه صراع القبائل التي لا يُحسن تعاملًا معها حتى تم عزله من المتصرفية[2].

عودة سعيد باشا (1314 - 1318هـ/ 1896 - 1900م) وأحداث القبائل في عهده

قرّر سعيد باشا، بحكم خبراته وتجاربه بأمور اللواء، أن يوكل مهمة الأمن إلى عدد من الهجانة المحليين، وعلّل ذلك بأن تمركز جنود الجيش النظامي في بلد يعج بالعراقيل والمصاعب الجغرافية هو خطأ، وأن تشكيل القوة من القبائل الموالية يزيد في ولائها، وعن طريقهم يمكن ضبط العرب المحليين، وهذا يعني تقليص القوة العثمانية النظامية العاملة في المنطقة[3].

(1) السبيعي، الحكم والإدارة، ص 93.

وبالفعل أُوكلت مهمة الأمن إلى عدد من القبائل، وهم العجمان، وبني هاجر، وآل مرة، التي تولت حماية القوافل التجارية[1]. وكان الدافع للقبائل لأن تقبل هذه المهمة هو المخصصات المالية التي كانت تُدفع لهم[2].

وفي أثناء عهد هذا المتصرف، انتشرت أخبار وروايات متعلقة بقبائل المنطقة أثارت اهتمام السلطة العثمانية، وهي موضوع هدايا خديوي مصر للقبائل 1317هـ/ 1899م حيث قام بإرسال هدايا نفيسة إلى بعض مشايخ القبائل في منطقة الأحساء. لقد أثارت هذه الأخبار السلطة العثمانية، فأخذت تبحث عن صحة هذا الخبر ومعرفة الأسباب، فشكّل سعيد باشا المتصرف في ذلك الوقت لجنة من أجل التحقيق في قضية الأشخاص القادمين من مصر إلى زعماء القبائل في المنطقة، وبالفعل قامت اللجنة بعدة إجراءات بدأت بالتوجه إلى بني هاجر والعجمان وآل مرة من أجل التحقيق عن الغرباء القادمين من مصر، كما مكثت اللجنة قرابة شهر في مناطق القبائل، إلا إنها لم تصل إلى أي نتيجة حول اتصال أولئك الغرباء بالقبائل[3].

وفي عام 1318هـ/ 1900م نشطت عملية تهريب الأسلحة وبيعها وتسريبها إلى وسط الجزيرة، حتى أن رجال القبائل تجرأوا في الدخول ... أركان إدارته في المركز وهم مسلحون

بنادقهم، فبدأت السلطة العثمانية بإجراء التحقيق مع المتصرف سعيد باشا الذي يعتبر مسؤولًا عن التقصير في إحكام الرقابة على القبائل، وحاول هذا المتصرف أن يدفع عن نفسه تهمة الإهمال في عدم إحكام الرقابة على القبائل وتهريب الأسلحة إلا أنه تم عزله وتعيين موسى كاظم الذي لم يبق في منصب متصرفية الأحساء، إذ عُزل لعدم قدرته على التصدي لنشاط القبائل وتم تعيين توفيق باشا بدلًا منه[1].

وعندما أوشكت الخلافة العثمانية على الانهيار، وسادت الرشوة والفساد في أجهزة الدولة، ضعفت هيبتها، وأدى ذلك إلى تجرّؤ زعماء القبائل على السلطة العثمانية[2]، فزادت مطالبهم ففي عام 1319هـ/ 1902م طالبت قبيلة العجمان وآل مرة وبني هاجر بزيادة مرتباتهم الشهرية، لكن هذه المطالب قوبلت بالرفض من قبل السلطة العثمانية[3]. وفعلًا أدى هذا الرفض إلى غضب هذه القبائل، فهاجمت قافلة تجارية في منتصف طريق العقير الهفوف انتقامًا من السلطة العثمانية، وقامت بسلبها مما جعل القافلة تعود إلى ميناء العقير للتزود بقوة عسكرية إضافية لحمايتها[4].

وفي عام 1320هـ/ 1902م حدث تطوّر لافت بين القبائل حيث تحالفت قبائل العجمان والهواجر وآل مرة، وقاموا بأكبر هجوم في تاريخ المنطقة، إذ أقدمت هذه القبائل على مهاجمة قافلة تجارية كبيرة كانت تسلك الطريق بين العقير والهفوف، وكان أبرز مَن عُرف من

المهاجمين أفراد من آل بحيح من قبيلة آل مرة، وأفراد من السفران من قبيلة العجمان، وقد وقع الهجوم في مكان يسمى قهيدية، وهو موضع بين العقير والهفوف، وأسفر الهجوم عن قتل حوالى 50 جنديًا من الحرس وعدد كبير من رجال القافلة، وأسر عدد كبير من الحرس، وعدد كبير من رجال القافلة، وجعلت منهم رهائن مقابل الإفراج عن أقربائهم المسجونين في سجن الأحساء.

وكان هذا الهجوم العنيف مستفزًا للسلطة العثمانية، وهزّ هيبتها في المنطقة، فقررت كردة فعل سريعة، عزل توفيق باشا الذي لم يُحسن التعامل مع الحادثة[1].

وفي ظل هذه الظروف الحرجة، وتأخر الإمدادات العسكرية التي طالبت القوات العثمانية بتزويدها بها، اضطرت السلطة العثمانية إلى اللجوء لسياسة استمالة إحدى القبائل، فلجأت إلى استمالة قبيلة العجمان لكسب الوقت إلى حين وصول الإمدادات[2].

كما قررت السلطة العثمانية أن تستخدم سياسة الشدة تجاه هذه الحادثة لتأديب القبائل المتمردة، فقامت بتعيين مُتصرّف له خبرة عسكرية، ويعرف طبيعة القبائل البدوية، واتسم بالشدة وهو طالب النقيب 1320هـ/ 1902م[3].

(1) لوريمر، القسم التاريخي، ج3 ص147–1480؛ الإحسائي، تحفة المستفيد، ص188؛ ... أمراء وغزاة، ص125.

تعيين طالب النقيب وسياسته تجاه القبائل:

وصل طالب النقيب إلى المنطقة ومعه قوة مكوّنة من خمسمائة جندي من المشاة و200 من الخيالة النظامية وأربعة مدافع خفيفة[1]. وبالرغم من ضخامة القوة التي معه، حرص في البداية على إقناع هذه القبائل بالخضوع للسلطة والتلويح بالشدة والحزم، واستخدام القوة أحيانًا لمن رغب بالقوة، ولهذا أخذ يجذب كثيرًا من القبائل بالنصيحة والتوجية بعدما عرفوا من المتصرف شدة الحزم والعزم وقوة البأس، لتحقيق الأمن في الإقليم[2]، ولكي يُثبت قوة الدولة العثمانية في المنطقة، قام طالب النقيب بالتنكيل ببني مرة على بئر الزرنوقة، وقتل منهم رجالًا كثيرين وأخذ الكثير من إبلهم[3]. كما هاجمت القوات العثمانية قافلة لقبيلة آل مرة مكوّنة من ثمانين بعيرًا محمّلة بالأرز والتمور، وتمت السيطرة عليها بعدما فقدت القوات العثمانية الكثير من الجنود في هذا الاشتباك[4].

وفُرض الحصار الاقتصادي على القبائل المتمردة، وفي محاولة لضرب القبائل ببعضها لجأ طالب النقيب إلى استمالة العجمان إلى جانبه وحرّضهم على آل مرة[5]، وزاد من الضغط عليهم منع الأهالي من المتاجرة مع آل مرة[6]، كما عزّز طالب النقيب حاميات الدولة في

(1) القحطاني، الأوضاع السياسية، ص168.

(2) حسين هادي الشلاة، طالب باشا النقيب البصري ودوره في تاريخ العراق السياسي الحديث، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 1422هـ/ 2002م)، ص107_108؛ القحطاني، الأوضاع السياسية، ص168.

(3) لوريمر، القسم التاريخي، ج3، ص1480.

(4) لوريمر، القسم التاريخي، ج3، ص1480.

(5) القريني، الإدارة العثمانية، ص200.

(6) لوريمر، القسم التاريخي، ج3، ص1481_1482.

جزر المسلمية وجنة لمراقبة الشواطئ[1]. أما الهواجر فقد عمل على استمالتهم أيضًا، وخصص لشيوخهم رواتب مجزية، وذلك مقابل الخدمات الجليلة التي قدّموها للدولة العثمانية، لكن رواتبهم قُطعت بعد ذلك بعام من قبل موظفي المالية مما أغضب هؤلاء الشيوخ وقاموا ببعض الأعمال ضد السلطة العثمانية[2].

ويبدو أن سياسة الشدّة التي اتخذها طالب النقيب تجاه آل مرة واستمالته للعجمان والهواجر قد نجحت في استتباب الأمن في المنطقة، بدليل أن القوافل أصبحت تسير آمنه من العقير إلى الأحساء، ومعها حرسها من رجال القوافل المختلفة ومن الجند النظاميين[3].

استمرت السلطة العثمانية في تعزيز إجراءاتها في الأحساء، حيث قامت عام 1321هـ/ 1903م بتعزيز أمني في المنطقة، فأنشأت مخفرين للشرطة لتوفير الأمن واستتباب الأوضاع والاستقرار، وقد أقيم احتفال رسمي بهذه المناسبة[4].

وبعد تعيين المتصرف فائق باشا عام 1322هـ/ 1904 استمر هدوء الإقليم الأمني بشكل عام بدليل التقرير الذي كُتب عن المنطقة في هذا العام، والذي اتضح فيه أن الأوضاع آمنة[5]، ويعود ذلك إلى سياسة هذا المتصرف، الذي أظهر تميّزًا في إدارة الإقليم وضبط الأمن فيه مما جعل

---

(1) نخلة، **الأحساء السياسي**، ص204.

(2) القحطاني، **الأوضاع السياسية**، ص171.

(3) الأحسائي، **تحفة المستفيد**، ص188؛ عبد الغني، **أمراء وغزاة**، ص125.

(4) وثيقة عثمانية برقم 106/ 20 بتاريخ 1320هـ/ 1903م، نقلًا عن كتاب، صايان، **وثائق الأحساء**، ص143.

(5) وثيقة عثمانية برقم 63/ 8، بتاريخ 1322هـ/ 1904م، نقلًا عن كتاب، صابان، **وثائق الأحساء**، ص144.

عبد اللطيف بن موسى الحملي، أحد وجهاء الأحساء وأحد المقرّبين جدًا من الدولة العثمانية، أن يرسل رسالة إلى الباب العالي يثنّي فيها على جهود المتصرف فائق باشا في استتباب الأمن في المنطقة[1]. كما أثبت رجال الأمن قوتهم في هذا العام ونجاحهم في التصدي لأعمال السلب والنهب، وذلك عندما قامت عشائر المناصير وآل مرة بنهب القافلة القادمة من نجد إلى الأحساء، فقد تم سوق عدد كاف من رجال الأمن بمعية أمير الكتيبة فاستطاعوا استعادة عشرة من الإبل المنهوبة، وتم تسليم الإبل المنهوبة التي استردها رجال الأمن إلى أصحابها[2].

تعيين نجيب أبو سهل متصرفًا على الأحساء بين عامي 1322 - 1325هـ/ 1904 - 1907م:

حينما تولى نجيب أبوسهل مهامه في الإقليم اتّسعت دائرة الاضطرابات[3]، ويبدو أن ذلك بسبب قطع رواتب شيوخ القبائل التي قطعت عام 1321هـ/ 1903م[4].

فقد كانت قبيلة العجمان تلعب الدور الأكبر في تلك الاضطرابات على طرق التجارة، وشاركت قبائل آل مرة والقبائل الأخرى في الاضطرابات واتّسع نطاقها حتى شمل كل المنطقة التي سيطر عليها العثمانيون، وامتدت الاضطرابات حتى أغلقت الطريق بين نجد والكويت، وأظهر ذلك عجز السلطة العثمانيه في ضبط الأمور، مما حدا بابن رشيد أن

---

(1) السبيعي، الحكم والإدارة، ص125.

(2) وثيقة عثمانية برقم 13/ 41، بتاريخ 1322هـ/ 1904م، نقلًا عن كتاب: صابان، وثائق الأحساء، ص145.

(3) عبد الغني، أمراء وغزاة، ص125.

(4) القحطاني، الأوضاع السياسية، ص171.

يطلب من حكومة الأحساء تأمين طرق التجارة لانقطاع التجارة عن نجد والقصيم، وأعلن رغبته في ملاحقة هذه القبائل وإعادة السلم إلى المنطقة في حالة عدم تمكن الحكومة العثمانية من هذا الأمر[1].

ولم تسلم مدن الأحساء في ذلك الوقت من تعدّيات القبائل المتمردة، ففي العام نفسه تعرضت مدينة الهفوف والقرى المجاورة لها لهجوم من قبل العجمان الذين هاجموا المدينة وفتكوا بعدد كبير من أهلها، وأدركت السلطة العثمانية خطورة الوضع الأمني، ونظرًا لأن العجمان يمثلون أحد أسباب هذا الاضطراب، قام محمد نجيب بالقبض على محمد بن حزام بن حثلين، وجعله تحت الإقامة الجبرية إلا أنه استطاع الهرب من جيش القوات العثمانية، وانضم إلى قبيلته بعدما خدع السلطة العثمانية بأنه سوف ينضم إليها[2].

وأدى ذلك الأمر إلى تخوّف سكان المنطقة من الحواضر أنفسهم مما جعلهم يعدّون قوّة لحمايتهم من العجمان، وفي نفس الوقت طلبوا من المتصرف العثماني التدخل لحمايتهم عن طريق تكوين فرقة عسكرية عثمانية. وهكذا أصبح هناك تعاون عسكري بين الحضر والقوات العثمانية ضد العجمان.

أدت هذه الأوضاع إلى حدوث مواجهة عنيفة بين هذه الأطراف، ويبدو واضحًا شراسة العجمان في القتال، حيث تمكنت هذه القبيلة من أن تهزم القوات العثمانية وسكان الحواضر، وقتلت الكثير منهم[3].

---

(1) عبد الغني، أمراء وغزاة، ص125.

(2) وثيقة عثمانية، تاريخ 1324هـ، نقلًا عن السبيعي، الأمن الداخلي، ص100.

(3) الإحسائي، تحفة المستفيد، ص189.

وبلغت خسائر القوات العثمانية: مقتل ضابطين و76 جنديًا و59 جريحًا، والاستيلاء على 85 بغلًا، و141 بندقية، ومدفع واحد[1].

بعد ذلك فرض الحضر حصارًا اقتصاديًا على العجمان، وتم منعهم من شراء ما يحتاجونه من مواد غذائية[2]. فكان لهذا الحصار أثره، حيث دفع العجمان لمواصلة التعدّيات على الحضر، وإظهار القوة فقامت بمحاصرة واجتياح ونهب وحرق المزارع لكل من قرى المطيرفي، والشقيق، والحليلة، والكلابية[3].

ونتيجة لتلك الأحداث، سعت السلطة العثمانية إلى التفاوض مع العجمان، وخاصة إرجاع بعض الأسلحة التي استولوا عليها من القوات العثمانية، ومنها سلاح المدفع. انتهى التفاوض بين الطرفين بموافقة العجمان على إعادته مقابل دفع مبلغ وقدرة 700 روبية هندية، ووافقت السلطة العثمانية بعد موافقة العجمان على إعادة المدفع إليها[4].

تضمن تفاوض السلطة العثمانية مع العجمان أيضًا مشكلة العجمان والحضر في الأحساء، وتوصل الطرفان إلى عقد صلح بين قبيلة العجمان والحضر، تنص على عدم الاعتداء على بعضهما البعض، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية للعجمان، والسماح لهم بدخول منطقة الأحساء[5].

ولم تكن اضطرابات القبائل تنحصر في الهجوم على القوات العثمانية والقوافل التجارية فقط، بل كانت هناك نزاعات بين القبائل نفسها أدت

---

(1) لوريمر، القسم التاريخي، ص1481.

(2) الإحسائي، تحفة المستفيد، ص190.

(3) السبيعي، الأمن الداخلي، ص103.

(4) لوريمر، القسم التاريخي، ص1481.

(5) الإحسائي، تحفة المستفيد، ص190.

إلى اضطراب الأمن، مما جعل السلطة العثمانية تتخذ إجراءات للحد من هذه النزاعات، ففي بداية عام 1324هـ/ 1906م، حدثت اشتباكات بين العجمان وآل مرة، وتدخلت السلطة العثمانية لوقف القتال إلا أن تدخلها لم يسهم إلا بتهدئة الوضع ليوم واحد فقط، حيث تجدّد القتال بعدها واعتبر آل مرة أن تدخل العثمانيين تسبب في مقتل محمد بن شريم شيخ آل مرة، مما دفعهم للانتقام بمهاجمة قافلة بين الهفوف والعقير، وساندهم في هذا الهجوم بنو هاجر والمناصير وخرجت القبائل بغنائم تجاوزت الثلاثمائة ألف روبية[1]. وقد استطاعت تلك القبائل الهروب بعد سلب جميع الغنائم، ولم يتم القبض عليهم، مما جعل السلطة العثمانية تعلن عن دفع مكافأة مالية نقدية لمن يقبض على أي من المعتدين على القافلة لعلها تحد من الاضطرابات الأمنية، ولكنها كانت إجراءات إدارية ضعيفة جدًا للقبض على المهاجمين[2].

تعيين محمود باشا متصرفًا على الإقليم

لم يكن محمود باشا الشخصية الكفوءة القادرة على ضبط الأمن في الإقليم، بل يُعد أحد أسباب تفاقم المشكلة والذي كان له دور خلف تلك الاضطرابات، حيث وصل به الأمر إلى تحريض القبائل على قطع الطرق التجارية، والسلب والنهب بشرط أن يكون له نصيب من الغنائم التي يجمعونها[3].

(1) جواهر، **الأوضاع الأمنية**، ص100.

(2) القحطاني، **الأوضاع السياسية**، ص136.

(3) محمود ماهر بك: عيّن قائمقامًا على صيدا، وعيّن متصرفًا على لواء نجد إقليم الأحساء عام 1326هـ/ 1908م وعزل من منصبه بسبب الشكاوى المرفوعة عليه بعد إلمامه بالأوضاع المحلية لإقليم الأحساء. للمزيد انظر: صابان، **أعلام الجزيرة**، ص208.

ومن الاضطرابات التي حدثت في عهد محمود ماهر باشا، ما حدث في عام 1326هـ/ 1908م حيث قام رجل من بني خالد واعتدى على متجوّل في سوق القطيف؛ فحدثت بين أهل القطيف والخوالد مشادة عنيفة، وتمّ فيها تبادل إطلاق الرصاص بين الطرفين وأدى ذلك إلى مصرع كبير من بني خالد، الذين طلبوا التحالف مع قبائل أخرى مثل: قبيلة العجمان، ومطير، والعوازم، فانقضوا على المنطقة واعتصم الأهالي بقلاعهم وحصونهم، حيث استمر الحصار قرابة ستة أشهر، وتكبدت المنطقة خسائر فادحة في الأموال والأرواح، فحاولت السلطة العثمانية إجراء صلح بين القبائل والأهالي[1]. وفي الوقت نفسه، قامت بالقبض على شيوخ القبائل المتحالفة وأخذت التعهدات منهم بعدم التعرّض لأرواح وأموال ومزارع الحضر سواء كان داخل مدينة القطيف أو خارجها، كما طلب من أعيان وكبار رجالات حضر القطيف الحضور إلى مقر الحكومة العثمانية في القطيف وأُخذت عليهم تعهدات بعدم الاعتداء على القبائل[2].

ويبدو أن الأوضاع بعدها لم تستقر، والدليل على ذلك ما حدث في عام 1327هـ / 1909م؛ حين بعثت بريطانيا سفينة حربية رست في ميناء رأس تنورة، وأقامت فوقها العلم البريطاني، وتقدّمت إلى رؤساء البلد وعرضت عليهم حمايتهم من القبائل وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة، غير أن أهل الحل والعقد لم يوافقوا على عروضها باعتبارها دولة غير مسلمة، وقاوموا بشدة وعمدوا إلى نزع علمها في رأس تنورة[3].

(1) المسلم، ساحل الذهب، ص192ـ193.
(2) القحطاني، الأوضاع السياسية، ص146.
(3) المسلم، ساحل الذهب، ص192ـ193.

استمر تدهور الأوضاع الأمنية في الأحساء، ففي عام 1327هـ/ 1909م قامت القبائل بمهاجمة قافلة عثمانية على الطريق من العقير إلى الأحساء وكان يحرسها مائة وخمسون جنديًا ومائة من رجال القبائل، ولكن المهاجمين تمكنوا من السيطرة على القافلة ونهبوها وقتلوا أربعين جنديًا وخمسة من الضباط، واستولوا على خمسة وتسعين رأسًا من الماشية.

دفع هذا الحادث محمد عارف الذي كان متصرفًا على الأحساء في هذا العام إلى أن يطلب مساعدة من شيوخ البحرين والكويت، كما أُرسلت برقية إلى قائد الجيش في بغداد لإرسال قوات إلى الأحساء لضبط القبائل فيها(1).

ومن جرّاء تلك الأحداث في الأعوام السابقة، أعادت السلطة العثمانية النظر في سياستها في المنطقة فقامت بالإجراءات التالية:

1 ـ أرسل الصدر الأعظم إلى نظارة الداخلية في عام 1327هـ/ 1910م، للعمل على ضرورة إعادة مخصصات شيوخ القبائل لأن ذلك يحقق كسب احترام القبائل للسلطة العثمانية، وكسب ولائها ويساعد على حفظ الأمن حتى صدر أمر سامٍ، بالاستمرار في دفع الرواتب والمخصصات المالية لشيوخ القبائل كما كان في السابق، وذلك من واردات بلدية الإقليم(2).

2 ـ قررت أن تعالج الأوضاع الداخلية، وذلك بأن تقوم بتسوية النزاع بين القبائل المتنازعة بين العجمان وآل مرة، والتي كان لها الأثر

(1) جلوي، الأوضاع الأمنية، ص102.

(2) القحطاني، الأوضاع السياسية، ص171.

في اضطرابات المنطقة فاتخذت سياسة استدعاء شيوخ القبائل من أجل تسوية النزاعات بينهم بشكل رسمي إلى مقر الحكومة في الهفوف، والتنبيه عليهم شفهيًا بعدم القيام بأي عمل يخل بالأمن داخل المنطقة، كما فعلت مع محمد بن حثلين شيخ قبيلة العجمان[1].

3 ـ استعانت الدولة العثمانية بالتعهدات الرسمية المكتوبة حتى تكون دليلًا ملموسًا على شيخ القبيلة لو أنكر تعهده الشفهي، وتم استدعاء الشيخ محمد بن حزام الحثلين[2] إلى مقر الحكومة بحضور كل من وكيل المتصرف، وقائد القوة العسكرية مع بعض أعيان الأهالي، وأقر بأنه تصالح مع قبيلة آل مرة، وتعهد بمنع قبيلة العجمان من القيام بأي مقاومة واضطرابات في الإقليم، كما تعهد بأن لا يقوم العجمان بالاعتداء على الأحساء، وطريق العقير والقطيف وكافة المسافرين، وإذا حدث اضطراب من قبيلة العجمان فإن شيخها محمد بن حثلين هو المسؤول عن ذلك أمام السلطة العثمانية، ولأجل ذلك كتب هذا التعهد للحكومة العثمانية[3].

قامت السلطة العثمانية باستدعاء كل من لاهوم بن شريم، وسالم ابن نقدان[4]، وعبد الرحمن بن نقدان من شيوخ قبيلة آل مرة إلى مقر الحكومة، بحضور كل من وكيل المتصرف وحضور قائد القوات

(1) وثيقة عثمانية، برقم7ـ4/ 22، بتاريخ 1327هـ/ 1909م، من الباحث حمد القحطاني.

(2) محمد بن حزام: شيخ من شيوخ قبيلة العجمان. تفيد وثيقة عثمانية أنه كان موجودًا في عنيزة عام 1322هـ/ 1904م، لتقديم الدعم للملك عبد العزيز. للمزيد انظر: صابان، **أعلام الجزيرة**، ص330ـ 331.

(3) وثيقة عثمانية، برقم 4ـ17/ 22، بتاريخ 13ـ7ـ1327هـ، من الباحث حمد القحطاني.

(4) لاهوم بن شريم: كان مع قسم من أتباعه في عنيزة لنصرة الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن عام 1322هـ/ 1904م، توفي بعد عام 1330هـ/ 1912م، صابان، **أعلام الجزيرة**، ص189.

العسكرية، وتعهد هؤلاء الشيوخ بإعلان الصلح مع قبيلة العجمان، وعدم القيام بأي اضطرابات في المنطقة، والمحافظة على أمن منطقة الأحساء وطريق العقير والقطيف وجميع المسافرين ولقد وقّعَ الشيوخ أسفل التعهد[1].

وفي عام 1329هـ/ 1911م، لم تستطع الدولة العثمانية دفع المخصصات المالية للشيوخ ابتداء من هذا العام، وإنما اكتفت فقط بإمدادهم بالكساوي، وكانت تدرك بأن هذا الإجراء سوف يسبب اضطرابات أمنية إلا أنها علّلت ذلك بسبب الوضع المالي الذي لا يسمح لهم بدفعها هذا العام[2].

وأدى هذا الإجراء إلى عودة الاضطرابات الأمنية، ففي عام 1331هـ/ 1913م هاجمت القبائل السفن في موانئ الإقليم، مما دفع موظفي إدارة الجمارك في كل من ميناءي القطيف والعقير إلى عدم العمل، ومغادرة الإقليم إلى ولاية البصرة، وعدم العودة إلى أعمالهم حتى تستطيع السلطة المحلية السيطرة على الأوضاع الأمنية على سواحل الإقليم، مما أثر سلبًا على حركة النشاط التجاري في الإقليم[3].

ومن المحتمل أن هزيمة الدولة العثمانية خلال تلك الفترة أمام إيطاليا في ليبيا، وانشغالها بحروبها في البلقان، كان له الأثر في ضعف السلطة العثمانية على مناطقها النائية عن مركزها، ومما يدل على ذلك

(1) وثيقة عثمانية برقم 4ـ22/ 17، بتاريخ 13ـ7ـ1327هـ/ 1909م، من الباحث حمد القحطاني.

(2) وثيقة عثمانية، برقم 122، بتاريخ 1329هـ/ 1911م، نقلًا عن كتاب صابان، وثائق الأحساء، ص113.

(3) القحطاني، الأوضاع السياسية، ص165.

أنها طلبت من الملك عبد العزيز نفسه أن يرسل قوة لدعم حامياتها في الأحساء والقطيف[1].

ورغبة من السلطة العثمانية في فرض الأمن، اضطرت إلى أن تُعيد رواتب شيوخ القبائل في عام 1331هـ/ 1913م من أجل توفير الأمن لطريق سنجق نجد واستتبابه[2]، إلا أن هذه المحاولة لم تحقق أهدافها حيث تمكن الملك عبد العزيز من استغلال تردّي الأوضاع في الإقليم لفرض سيطرته على إقليم الأحساء[3].

ومن خلال تتبّع الأحداث والأساليب التي اتخذتها السلطة العثمانية تجاه بادية الأحساء، من أجل إشاعة الأمن والاستقرار في الإقليم اتضح للباحثة أن السلطة العثمانية لم تحقق ما كانت تطمح وتسعى لأجله، وهو إشاعة الأمن والاستقرار في الإقليم والحدّ من تعديات القبائل على الرغم من أنها لجأت إلى سياسات حققت لها بعض النجاح في فترات قصيرة، فاستخدامها للسياسات الحازمة بداية الوجود العثماني في الإقليم حقق لها بعض الشيء من النجاح، وكما كان لجوؤها إلى سياسة الأعطيات ورواتب شيوخ القبائل مكّنها من أن تكسب ولاءهم، واستتباب الأمن في الإقليم ومن ذلك يتضح بأن هدف القبائل الأول هو التأمين الاقتصادي لحياتهم، كما نجحت سياسة الشدّة التي تمثّلت بتعيين متصرفين اتسموا بالشدة مثل: طالب النقيب الذي استطاع أن يضبط تعدّيات القبائل، واتضح لنا كذلك بأن القبائل ترضخ للقوة

(1) العثيمين، **تاريخ المملكة**، ج2، ص137.

(2) وثيقة عثمانية، برقم 13، بتاريخ1331هـ/ 1913م، نقلًا عن كتاب: سهيل، **وثائق الأحساء**، ص117.

(3) أمين، الريحاني، **تاريخ نجد وملحقاته**، (الرياض: ط5، 1981م)، ص208.

أحيانًا، إلا أنه كما أشرنا على الرغم من أن هناك سياسات ناجحة إلا أن الاضطرابات الأمنية لم تنقطع، فتعديات القبائل استمرت منذ بداية الوجود العثماني وحتى نهايتة في الإقليم، بل إنه استفحل أمرها في نهاية الوجود العثماني، ولم تكن تلك التعديات مقتصرة على داخل الإقليم بل تعدت ذلك إلى سواحل الإقليم وإلى خارجة مما جعل بريطانيا تتدخل أحيانًا لقمع تمردات القبائل. كما اتضحت لنا معاناة سكان الإقليم والتّجار من تلك التعدّيات والنزاعات بين القبائل، وأثرها في اضطراب الأمن. ويعود السبب في عدم قدرة السلطة العثمانية على تحقيق هدفها في الإقليم، وهو إشاعة الأمن والاستقرار، إلى عدة أسباب، منها ما هو متعلق بقوة القبائل، ومنها ما هو متعلق بضعف الإدارة العثمانية في الإقليم.

1 ـ قوة القبائل

القوة البشرية المحاربة للقبائل قوة لا يُستهان بها، فمثلًا تمتلك قبيلة العجمان عشرة آلاف ومائة محارب[1]. وقبيلة آل مرة تمتلك أكثر من ألفي مقاتل[2]، وبالإضافة إلى كمية الأسلحة المتنوعة التي تمتلكها هذه القبائل[3] هناك الشجاعة وطبيعتها القتالية الصحراوية

(1) لوريمر، **القسم الجغرافي**، ج1، ص77.

(2) القحطاني، **الأوضاع السياسية**، ص430.

(3) لوريمر، القسم الجغرافي، جـ1، ص77، وتنوعت مصادر حصول القبائل على الأسلحة فكانت تحصل عليها عن طريق مسقط والبحرين والكويت عن طريق شرائها، رحيم، كاظم الهاشمي، **تجارة الأسلحة في الخليج العربي 1881هـ/1914م**، (دمشق: دار علاء الدين، ط1، 2009م)، ص58ـ59؛ وكون تلك التجارة مزدهرة لشدة الطلب عليها في المنطقة عامة والأحساء بصفة خاصة، بالإضافة إلى كون الأحساء معبر تلك الأسلحة إلى وسط الجزيرة العربية،كذلك يحصلون عليها نتيجة مهاجمة رجال القبائل للسفن المارة قرب ساحل الأحساء والاستيلاء على ما فيها من أسلحة وذخائر، كما كان للمسؤولين العثمانيين ورجال =

وتحكّم القبائل بالطرق التجارية[1]، ومعرفتهم الدقيقة بطبيعة المنطقة ودروبها الصحراوية، ولذا عند قيام القبائل بالهجوم على القوافل التجارية يهربون إلى الصحارى، ويلجأون إلى طرق وعرة يصعب الوصول إليها، ولا يعرف أحد مسالكها سواهم[2]، مما يُصعّب المهمة للسلطة العثمانية في مطاردتهم، كما وصل الأمر إلى أن كل قبيلة تسيطر على طريق تجاري معيّن، فقبيلة العجمان تسيطر على طريق الأحساء والعقير والطرق الفرعية له، وقبيلة بني هاجر وبني خالد على طريق القطيف والأحساء والطرق الفرعية له، وآل مرة وبعض بني هاجر على طريق الأحساء، وأصبح الناس على هذه الطرق لا يأمنون على أنفسهم[3]. فالرجل يُسلب في الطريق، ثم يُباع ما يُسلب منه في السوق، حتى أن صاحب الشيء المسلوب يُشاهد ما سُلب منه ولا يستطيع أخذه، والسلطة العثمانية ليس لها القدرة على التدخل إلا نادرًا[4].

2 ـ ضعف الإدارة العثمانية

تذبذبت سياسة العثمانيين في التعامل مع هذه القبائل، إضافة إلى عدم درايتهم بطابع تلك القبائل وتقاليدها، بل لم يكن هناك جدية وحرص لدى بعض موظفي تلك الإدارة نحو مواجهة تلك

= الاحتساب والرسوم دور في تهريب الأسلحة ويسهلون مرورها مقابل ما يحصلون عليه من رشوة وأموال، للمزيد انظر: السبيعي، **الأمن الداخلي**. ص114.

(1) أبو علية، **الإصلاح الاجتماعي**، ص68.

(2) القحطاني، الأوضاع الأمنية، ص170.

(3) خير الدين، الزركلي، **شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز**، (بيروت: دار العلم للملايين، 1998م)، ط8، ج1، ص202.

(4) الزركلي، **شبه الجزيرة**، ص23.

القضية، وضعف بعض المتصرفين، كذلك قصر المدة التي يقضيها المتصرف في منصبه، بحيث لا يتسنى له معرفة أحوال الإقليم، وكان من الصعب على أي منهم أن يتبنى سياسة إصلاحية إذ لم يكن يسعفة الوقت للاستمرار في تطبيقها[1]، كذلك تُركت علاقة المتصرف مع القبائل من دون ضوابط في أيدي المتصرفين، فبعضهم يعطي الشيوخ المعاشات، وبعضهم يزيدها أو يُنقصها أو يُوقفها، واستغلال بعض المتصرفين تمردات القبائل لصالحة، كما اتضح لنا في عهد المتصرف محمود باشا.

قلة راتب المتصرف في إقليم الأحساء واعتبارها من المناطق البعيدة، أدّت إلى أن لا يُقبل على هذا المنصب إلا الشخصيات الضعيفة التي تتّصف بقلة الخبرة والفساد الإداري[2].

تقليص القوة العسكرية في الإقليم. ففي عام 1291هـ/ 1874م تم سحب طابورين من المشاة العسكريين والاعتماد على القوة المحلية لحفظ الأمن[3]، بل أصبحت القوة العسكرية في تقلّص مستمر حتى وصلت في عام 1331هـ/ 1913م إلى 400 عسكري في الإقليم مما كان له الأثر في تردّي الاوضاع الأمنية[4].

وكان من الطبيعي أن يترك هذا الضعف في السياسة التي اتخذتها السلطة العثمانية تجاه البادية آثارًا ومنها:

(1) الأحسائي، تحفة المستفيد، ص180ـ190.

(2) القحطاني، الأوضاع السياسية، ص119ـ120.

(3) زكريا، قوشون، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني، 1745-1914م، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 1425هـ/ 2005م)، ص220.

(4) القحطاني، الأوضاع السياسية، ص120.

- إن نشاط تلك القبائل لم يقتصر على المناطق الداخلية للأحساء، بل تعداها إلى المناطق الساحلية.

- بدا التمرد هو العرف الذي يحكم المنطقة، ومما دلّ على ذلك هو اعتراض سكان مدينة المبرز قافلة التموين التابعة للحامية العثمانية في تلك المدينة، ودارت بين الفريقين معركة خسر فيها الطرفان، ونتج عنها عدد من القتلى[1].

- أصبح الوضع غير مستقر ومضطرب نتيجة الاعتداء المتواصل، وضعف السياسة العثمانية، هذا دفع السكان إلى إقامة أسوار مدنهم وقراهم، تلك الأسوار العريضة والقوية كانت حماية طبيعية للسكان، وهذا النوع أو الأسلوب من السلطة كان مجالًا خصبًا للفوضى في الإقليم[2].

- أدت ملاحقة القبائل إلى تبديد جهود السلطات العثمانية في الأحساء وعدم الاستقرار في تلك المناطق، إذ تأخرت التجارة نتيجة لعدم أمن الطرق في البر والبحر، وأُهملت الزراعة نتيجة للتعسف في جمع الضرائب من ناحية، وعدم الأمن من ناحية أخرى، وأُهمل التعليم فبعدما كانت هذه المنطقة تزخر بحركة علمية منذ القدم، وكان لعلماء هذه المنطقة شهرة فائقة في بلدان الخليج، نرى أنه في العهد العثماني لم يكن يوجد في البلاد عام 1900م سوى ثلاث مدارس، أما بالنسبة للحالة الصحية فلم تكن هناك عناية تُذكر مما أدى إلى سوء الأحوال الصحية وتفشي الأمراض بين السكان[3].

(1) المسلم، ساحل الذهب، ص193-194؛ نخلة، تاريخ الأحساء، ص205.

(2) أبو علية، الإصلاح الاجتماعي، ص68.

(3) نخلة، تاريخ الأحساء، ص205.

ـ فقدت الدولة العثمانية الشعبية والتأييد السكاني في المنطقة؛ لأنها لم تفِ بالوعود التي وعدت بها أهالي المنطقة.

ـ كذلك نزوح كثير من الأهالي من الإقليم إلى المناطق المجاورة مثل: البحرين والعراق، مما ساعد على تقليص المساحات الزراعية لقلة الأيدي العاملة، أو الخوف من العمل في وسط المزارع نتيجة حدوث هجمات مفاجئة على أصحاب المزارع[1].

ـ بدأ الأهالي بالتطلع إلى القوى الخارجية لتخليصهم من الحكم العثماني، الذي لم يستطع فرض سيطرته على القبائل وضبط تعدياتهم فكانت من هذه المراسلات:

مراسَلة عبد الرحمن بن سالم للوكيل السياسي البريطاني في البحرين، يطلب منه العون ومناصرة أهالي الأحساء ضد الوجود العثماني، الذي أثبت عدم مقدرته على ضبط تعديات القبائل وإشاعة الأمن[2].

مراسلة الأهالي للملك عبد العزيز بسبب تزايد ضعف قبضة الحكم العثماني على الإقليم عام 1320هـ[3].

ويبدو أن دافع الأهالي لمراسلة الملك عبد العزيز في هذا العام، هو إثبات نجاحة باسترداد الرياض عام 1319هـ.

أخذت بريطانيا تعترض على تدخل الموظفين العثمانيين في شؤون رعايا البحرين، وأخطرت الباب العالي بأنها لن تسمح بتدخل السلطات العثمانية في شؤون مواطني الجزيرة، وعملت تدريجيًا على

(1) السبيعي، الأمن الداخلي، ص17.
(2) جلوي، الأوضاع الأمنية، ص 91
(3) السبيعي، التصدي السعودي، ص142.

إبعاد العثمانيين والانفراد بالبحرين، وأخذت تعلن أنها هي التي تمكنت من تحويل البحرين إلى مركز تجاري مزدهر، وتمنع اعتداء القبائل من الساحل المقابل[1].

الخاتمة

بعدما استعرضنا سياسة الإدارة العثمانية تجاه بادية الأحساء، توصّل البحث إلى عدة نتائج تشتمل على:

- تعدّد القوى السياسية التي حكمت إقليم الأحساء من قوى محلية من الجزيرة العربية وقوى خارجية.
- الموقع الاستراتيجي المتميز لإقليم الأحساء عن سائر أقاليم شبه الجزيرة العربية، جعله مطمعًا لكثير من القوى السياسية.
- تنوّع الموارد الاقتصادية لإقليم الأحساء ساهم في إكساب هذا الإقليم أهمية اقتصادية.
- اعتماد أغلب مناطق شبه الجزيرة العربية في اقتصادها على إقليم الأحساء.
- كان إقليم الأحساء حلقة اتصال تجارية بين شبه القارة الهندية وقارة أوروبا.

- الدور السياسي لقبائل الأحساء جراء الأحداث السياسية التي قامت على أرضها، مثل تدخلها في النزاع بين نجليّ الإمام فيصل بن تركي.
- أثّر النزاع بين نجليّ الإمام فيصل بن تركي على الإقليم، وعلى تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه.
- عودة الحكم العثماني لإقليم الأحساء، وتعدد دوافعه السياسية والاقتصادية.
- تمكّن السلطة العثمانية من سيطرتها على الإقليم بالقوة العسكرية في عام 1288هـ/ 1871م.
- التقسيمات الإدارية التي طرأت على إقليم الأحساء بعد الحكم العثماني للإقليم.
- ترحيب سكان الإقليم بالحكم العثماني وتعطشهم إلى من يخلّصهم من الاضطرابات والمشاكل التي كان يُعاني منها الإقليم.
- التصدّي السعودي للحكم العثماني أحد التحديات التي واجهها الحكم العثماني بداية وجوده.
- الأوضاع الأمنية واضطرابها التي كانت وراءها القبائل، تُعدّ إحدى التحديات التي واجهت السلطة العثمانية منذ وجودها في الإقليم وحتى خروجها.
- السياسات المتعددة التي انتهجتها السلطة العثمانية تجاه قبائل الأحساء من أجل إشاعة الأمن ...

- تراوح السياسات التي انتهجتها السلطة العثمانية تجاه قبائل الأحساء ما بين الشدّة واللين.
- تمكّن السلطة العثمانية في بداية وجودها في الإقليم من كسر شوكة القبائل بالقوة.
- تفاوت قوّة القبائل بالإقليم في مواجهة السلطة العثمانية.
- أثبتت بعض المواجهات بين القبائل والسلطة العثمانية تفوّق قوّة القبائل أحيانًا على السلطة العثمانية.
- تضرّر القوافل التجارية وتذمّر الأهالي من تعدّيات القبائل، وإلقاء اللوم على السلطة العثمانية في حال عدم قدرتها على ضبط تعدّيات تلك القبائل.
- التدخل البريطاني في مساندة السلطة العثمانية لقمع تمردات القبائل كان له أثره على الإقليم وعلى القبائل نفسها.
- عجز السلطة العثمانية، على الرغم من تعدد سياساتها، عن ضبط تعدّيات القبائل.
- القوة البشرية المحاربة للقبائل قوة لا يُستهان بها، وكمية الأسلحة التي تمتلكها تلك القبائل.
- تأثر الإدارة العثمانية في الإقليم بالأوضاع التي تمرّ بها الدولة العثمانية، وانشغالها أحيانًا عن الإقليم أضعف قبضتها على الإقل...

- تقليص القوة العسكرية في الإقليم وسحب الكثير من القوات النظامية كان له الأثر على استمرار تمردات القبائل.
- الآثار التي نتج عنها ضعف السياسة العثمانية على الإقليم نفسه وعلى الأهالي، وعلى نفوذ الدولة العثمانية في المنطقة.

الملاحق

- الصور
- الخرائط
- الوثائق

صورة رقم (1)



مدحت باشا[1]

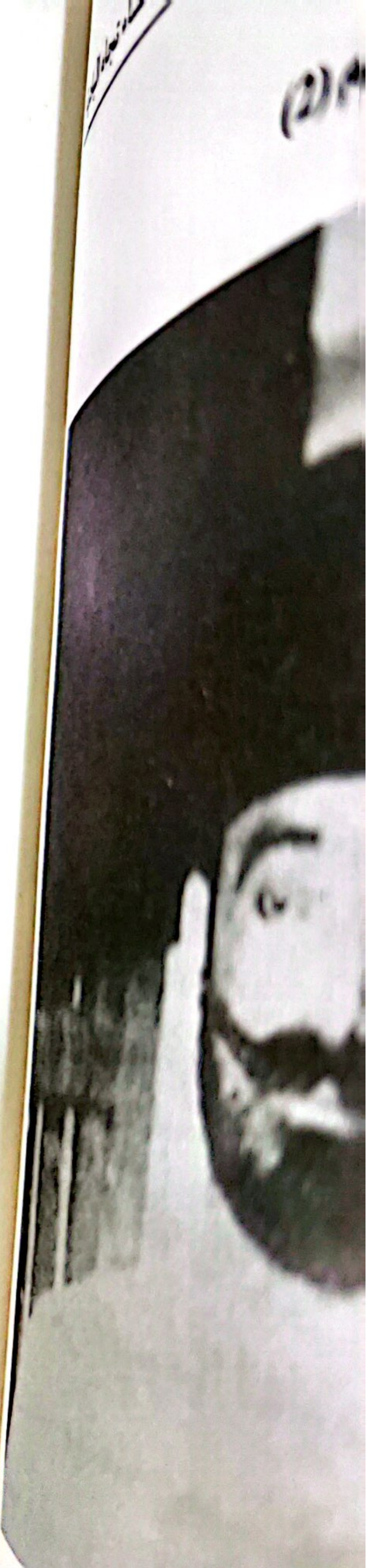
صورة رقم (2)



طالب النقيب[1]

صورة رقم (3)





صورة رقم (4)



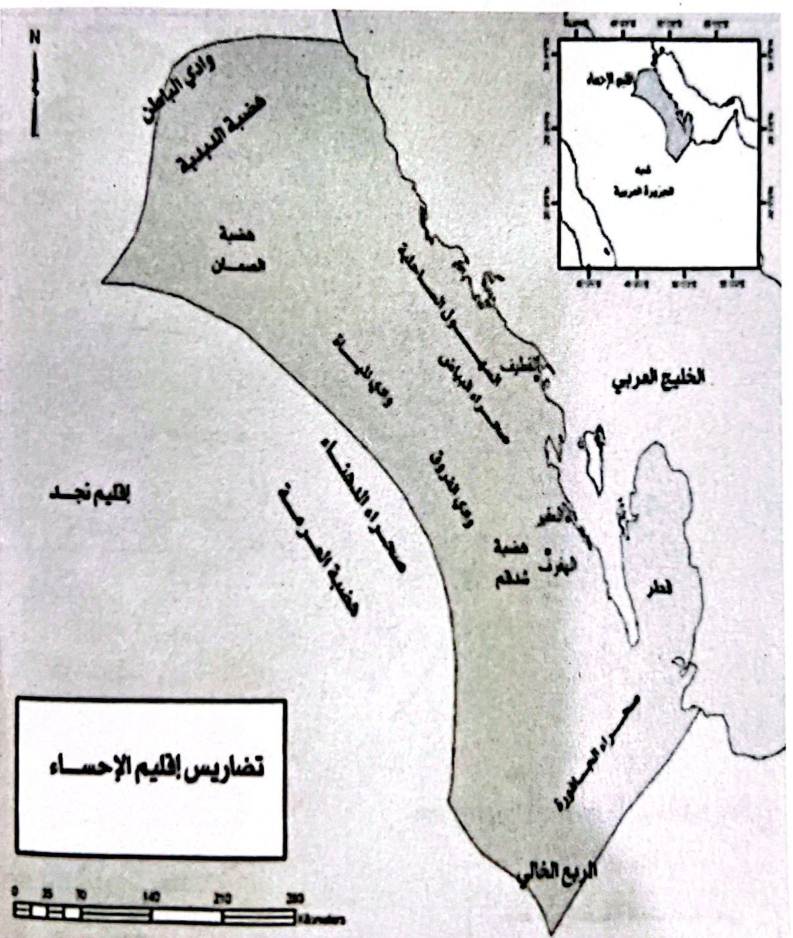
توضح إحدى القلاع العثمانية[1]

(1) الربيعان، راكان...

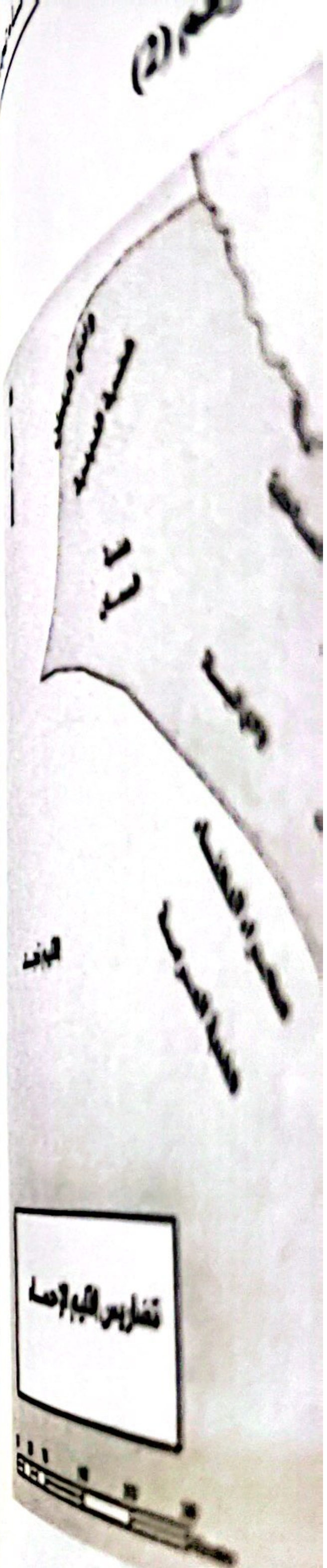
خريطة رقم (1)


بغداد
البصرة
الزبير
الفاو
الكويت
الخليج العربي
رأس تنورة
الهفوف
خط سير الحملة العثمانية على
الأحساء عام
1871
القوات البرية
القوات البحرية

خريطة رقم (2)



خارطة توضح تضاريس الإقليم



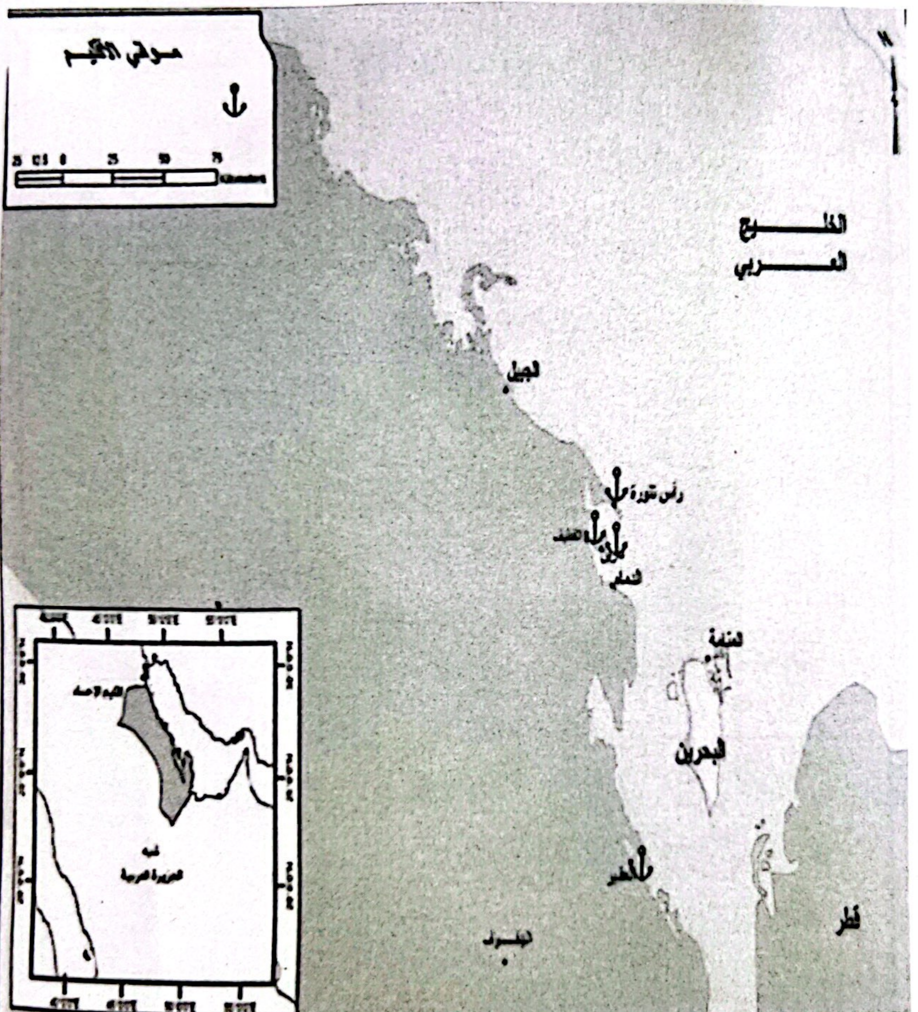
خريطة رقم (3)

الخليج العربي
قطر
إقليم الإحساء
صحراء الدهناء
إقليم نجد
الجافورة
الربع الخالي
شبه الجزيرة العربية
مدن وقري إقليم الإحساء

خارطة توضح مدن وقرى الإقليم[1]

Scanned with CamScanner

صورة رقم (4)



خارطة توضح موانىء الإقليم[1]

وثيقة رقم (1)

٢٠٤

I. Dah
45052

توضح الأوضاع الأمنية في الأحساء[1]

(1)

وثيقة رقم (2)

DH-MUİ
17-4/22

توضح التعهد الذي أُخذ على شيخ قبيلة آل مرة[1]

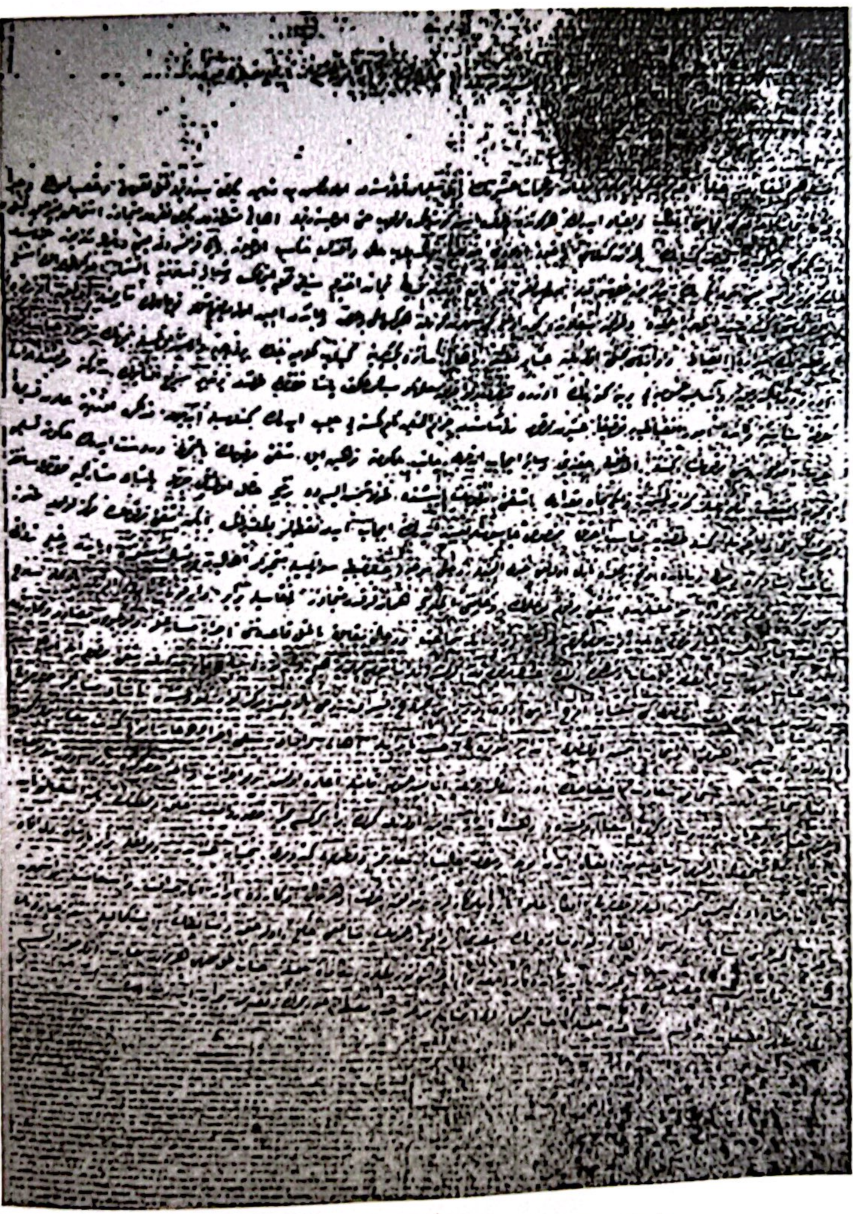
(1) من الباحث [illegible]

وثيقة رقم (3)

DH-MUİ
17-4/22

توضح التعهد الذي أُخذ على قبيلة العجمان[1]

وثيقة رقم (4)



وثيقة توضح حماية القبائل لقوافل التجارة[1]

وثيقة رقم (5)

وثيقة توضح تعدّي بني هاجر على سواحل البحرين[1]